قطاع الصناعة..

واقع وطموح

www.alrai.com

ملحق خاص يصدر عن: مركز الرأي للدراسات

هل تخرج الصناعة الأردنية من «سم الخياط»؟

كتبت رانيا الهندي

لم يعد خافيا أن الشركات الصناعية الأردنية عانت وتعاني من وطأة الآثار التي أحدثتها جملة متغيرات داخلية وخارجية أثرت سلبا عليها، وإذا كان القطاع الصناعي قد صمد حتى الآن أمام هذه التحديات، فالمرجح أن لا يستمر – في حال بقيت هذه التحديات- خلال الأشهر المقبلة ، سيما وان المنطقة تشهد نوعا من "التقشف" المالي.

منذ خمس سنوات، وحالة الغضب والقلق لا تغادر القائمين على هذا القطاع والعاملين فيه، ولسان حالهم يقول " أن الصناعة الوطنية معتادة على مواجهة الأزمات الدورية، ولكن هذه المرة دق ناقوس الخطر بشكل حقيقي بعد ان دق لعشر مرات ، فالقطاع الصناعي اليوم أشبه بطائرة من دون طيار، ولا أحد يدرك فعلا أن الإصطدام بالأرض حاصل لا محالة". في الندوة التي نظمتها المؤسسة الصحفية الأردنية " الرأي" بالتعاون مع غرفة صناعة عمان وحملت عنوان (الصناعة الأردنية الى أين) حاولنا الوقوف على حقيقة الوضع و الاحتياجات والتحديات التي تواجه القطاع الصناعي الذي لطالما حقق الإنجازات تلو الإنجازات وعزز أركان التنمية الإقتصادية والإجتماعية للاردن دون ان ينتظر المقابل.

خلال هذه الندوة ، طرح الصناعيون والمستثمرون وخبراء الاقتصاد، تساؤلات عدة حول جدية الحكومة في خلق تنمية صناعية فاعلة قوامها تشريعات مستقرة وبيئة استثمارية مشجعة وشراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص ، خصوصا لما يتمتع به الاردن من إستقرار أمني وضمان لرأس مال المستثمر .

الصناعيون عبروا عن خيبة أملهم ليس فقط من السياسات الاقتصادية الخاصة بقطاعهم، وإنما من "سلبية" الحكومة في مواجهة الأزمات المتتالية، وبرأيهم لم تعد التعويذات الداعية الى تعزيز الشراكة ورفع جودة المنتجات الأردنية وفتح أسواق غير تقليدية، تنطلي على أحد. جملة التحديات التي واجهها القطاع الصناعي على مر السنوات الماضية لم تجد لها الحكومة حلولا أو على الأقل لم تخفف من وطأة آثارها على هذا القطاع، فعلى سبيل المثال لا الحصر وقفت الوزارات والمؤسسات المعنية بالشأن الاقتصادي مكبلة اليدين أمام إغلاق السوق العراقي – الذي كان لسنوات طوال الشريك التجاري الأول للمملكة – دون وجود بدائل ، هذا الإغلاق وإن كان قسريا ولدواع أمنية بررته الحكومة العراقية في ذلك الوقت، لم يكن إلا تحد جديد يضاف لسلسلة التحديات التي لا حصر لها والتي برزت أمام هذا القطاع في السنوات الأخيرة، فمنذ تموز الماضي وحتى الآن تجاوزت الخسائر المباشرة للصناعة نصف مليار دينار، فيما تستمر الخسائر غير المباشرة ما بين تلف في البضائع وكلف إضافية في الشحن، مما أدى الى انعكاسات سلبية أخرى على الاقتصاد الوطني أولا ومؤشرات القطاع الصناعي ثانيا.

بالمطلق، لا ينبغي ان يؤدي هذا التراجع بأداء القطاع الصناعي الى جر الاقتصاد الوطني لحالة شاملة من الركود، شريطة وجود طلب محلي قوي، وحدوث انتعاش في الاقتصاد العالمي، ومع صعوبة تحقق هذين الشرطين في الأوقات الراهنة الى جانب عجز الحكومة عن إيجاد حلول خلاقة ومبتكرة ستضطر الصناعة الوطنية الى معايشة حالة " تكيف مؤلمة" قد تبدأ بتقليص حجوم استثماراتها أو نقلها الى بلدان أخرى ولا تنتهي بتسريح مئات من الموظفين، وهو الأمر الذي أعلنه العديد من الصناعيين خلال الندوة بأنهم ينوون اتخاذ قرارات "حاسمة ومؤلمة"، في ظل وجود بلدان محيطة تقدم مغريات للمستثمرين لجذب الاستثمارات إليها ، وهنا سندخل في تحديات أخرى تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد المحلي. في المقابل، رفض بعض المعنيين بالاستثمار (حكوميين ومجلس النواب) والذين شاركوا في الندوة الوقوع في فخ " التشاؤم المفرط"، فالحكومة اتخذت حزمة من الإجراءات – يقع على رأسها إصدار قانون جديد للاستثمار- يهدف الى التخفيف من الأعباء المترتبة على الصناعات الوطنية نتيجة هذه التحديات، وقد تشكل فرصة أمام الكثير من المستثمرين في القطاع الصناعي للنهوض باستثماراتهم مرة أخرى، إن أحسن استغلالها.

ورغم ذلك يأمل الصناعيون بمزيد من الإجراءات والحوافز من الوزارات والمؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة ، ومن جملة هذه الإجراءات المقترحة ، سياسات اقتصادية مستقرة ومتوائمة مع المتغيرات العالمية، والتفكير بأشكال غير تقليدية للتمويل لتجاوز إشكالات التمويل المصرفي التقليدي والروتيني ، واقتراح قوانين وانظمة وسياسات تحفز أداء هذا القطاع الحيوي، وتوطين الافكار الريادية ، وغيرها الكثير من المقترحات، التي نأمل ان تكون بمثابة الضوء في آخر النفق ، على أن تتمكن الصناعة الوطنية من الخروج من سم الخياط ! فهل تنجح بذلك؟

الصناعيون: قطاعنا واجه خلال الأعوام الماضية صعوبات عرقلت مسيرته المميزة

ناقشت الجلسة الأولى التي إفتتحها رئيس تحرير المؤسسة الصحفية الأردنية " الرأي" الزميل طارق المومني وبحضور رئيس مجلس الصحيفة الزميل رمضان الرواشدة و حملت عنوان " الصناعة .. الواقع والتحديات"، مؤشرات القطاع الصناعي ومساهمته في الإقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى وأبرز التحديات التي تقف " حجر عثرة " أمام تطويره وتنميته.

وقال الزميل المومني، إن هذه الندوة ضمن سلسلة وتوجهات الصحيفة في خدمة القطاعات الاقتصادية الوطنية ونحن نرى أن قطاع الصناعة من أهم القطاعات الوطنية الأردنية الرافدة للاقتصاد الوطني ويتعرض لفترة وأخرى لظلم كبير.

وأكد الزميل المومني الى رغبة " الرأي" في خدمة هذه القطاعات ومنها قطاع الصناعة الذي يعاني من مشاكل كبيرة، ودور الاعلام تسليط الضوء على هموم ومشاكل هذه القطاعات والدفع باتجاه الحلول والتوصيات.

ولفت الى قيام " الرأي" و"مركز دراسات الرأي" بعقد ندوات مماثلة على مدار الشهور القليلة الماضية تبنت الكثير من القضايا التي تابعها جلالة الملك عبدالله الثاني شخصياً ودفع باتجاه اعطاء توجيهات مباشرة للحكومة لتبني هموم وتطلعات وتوصيات هذا القطاع انطلاقا من رؤية جلالته المستمر بدعم الاقتصاد الوطني ودعم القطاعات المختلفة في هذا الاتجاه.

وأكد رئيس التحرير أن هذه الندوة ستخرج بتوصيات وسنتابع كل صغيرة وكبيرة تخرج من هذه الندوة "لأننا معنيون بالنتائج ومعنيون بعقد مثل هذه الندوة بالشراكة والتعاون مع غرفة صناعة عمان وبتبني مخرجات هذه الندوة حتى تتحقق لأنها تخدم الاقتصاد الوطني وتصب لصالح الاقتصاد الوطني".

العين الحمصي : هل يوجد توجه حكومي جاد لخلق تنمية صناعية فاعلة ؟

وقال رئيس غرفة صناعة عمان، العين زياد الحمصي، إن الصناعة في الأردن منذ أكثر من خمسة عشر عاماً في مواجهة شرسة عنيفة ومن تحد إلى آخر، موضحا أن التحديات تكبر وتزداد، وبظلها تواجه الصناعة عقبات حقيقية تعيق عملية تنميتها وتنفذها.

وأعرب العين الحمصي عن اعتقاده بأن غياب استراتيجية حقيقية واضحة المعالم حول واقع الاقتصاد الأردني ومقوماته، هي أحد أسباب هذه التحديات، متسائلا ما إذا كان الأردن دولة خدمات أم ان الصناعة لها فرصة حقيقية بتوجه حكومي جاد لخلق تنمية صناعية فاعلة لها الدور الأساسي والمركزي كمساهم في خلق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

وشدد على أهمية إيجاد البنى التشريعية ذات الدور الريادي في دعم الصناعة وجذب الاستثمارات من خلال قوانين واضحة وتعليمات وإجراءات عربية ودولية، لافتا الى دور القطاع الصناعي الأردني في تعزيز أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل ما يتمتع به من ميزات فريدة قل مثيلها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

واستعرض العين الحمصي خلال كلمته أهم مؤشرات القطاع الصناعي، مبينا أن القطاع يساهم بحوالي ربع الاقتصاد الوطني بشكل مباشر (25% من الناتج المحلي الإجمالي)، كما يوظف القطاع أكثر من 240 ألف عامل جلهم من الأردنيين (حوالي 18% من مجموع

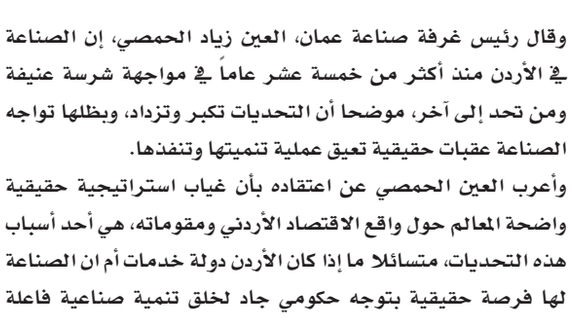

استحواذ القطاع الصناعي – وفقا للاحصاءات – على ما يزيد عن 90% من الصادرات الوطنية وجذبه لما يقارب 60% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى المملكة خلال العقد الماضي

«الرأي» تبنت الكثير من القضايا ذات العلاقة بالقطاعات الاقتصادية ودعمتها

القوى العاملة الأردنية)، كما يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على استحداث وخلق فرص العمل، فخلال العام 2013 تمكن القطاع الصناعي من استحداث ما يزيد عن 11 الف فرصة عمل لوحده.

واستحواذ القطاع الصناعي – وفقا للاحصاءات – على ما يزيد عن 90% من الصادرات الوطنية وجذبه لما يقارب 60% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى المملكة خلال العقد الماضي، فيما حل قطاع قطاع الصناعات التحويلية في الأردن في المركز الأول عربياً من حيث نسبة القية المضافة للناتج المحلي الإجمالي بحسب تقرير التنافسية العالمي (2014-2013) .

وأشار العين الحمصي، إلى تأثر الصناعة بكل من حالة عدم الاستقرار السياسي في دول الجوار، والاختلالات في البيئة التشريعية وبعض المعيقات الأخرى، مدللا على ذلك بتراجع استحواذ الاستثمارات في القطاع الصناعي من 58% من إجمالي الاستثمارات المتدفقة الى المملكة في العام 2013 إلى 40% في العام 2014، مشددا على ضرورة إيلاء هذا القطاع المزيد من الرعاية والدعم والتشجيع بفضل قدرته على قيادة النمو والتنمية الاقتصادية في الأردن.

وأوضح رئيس غرفة صناعة عمان، إنه وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها القطاع الصناعي خلال الأعوام الماضية والمعيقات التي تواجه طريقة وتعرقل مسيرته المميزة، إلا أنه نجح في تحقيق أرقام متميزة، ما يجعلنا ننظر بكل أمل نحو مستقبل مشرق للقطاع الصناعي إذا ما توافرت له مقومات النجاح، وخاصة إذا ما استطعنا يداً بيد مع الحكومة إلى تذليل الصعاب.

وأكد أن الصناعة الأردنية تتمتع بجودة عالية وقدرة كبيرة على منافسة أبرز الدول على الرغم من مواردها المحدودة، بفضل اتباعها لأفضل المعايير والمواصفاتا لعالمية، مشيرا الى بعض القطاعات التي حققت الوصول إلى أبرز الأسواق العالمية ونافست وبكل قوة وجودة أفضل المنتجات العالمية، على الرغم من تمتع الصناعات في هذه الدول بدعم منقطع النظير لها من قبل حكوماتها.

ولفت العين الحمصي الى أن الاضطرابات السياسية المحيطة، نتج عنها إغلاق كل من الحدود العراقية والسورية في وجه حركة التجارة الأردنية، إلا أنه ومن خلال بحثنا الدؤوب عن فتح أسواق غير تقليدية فقد نمت صادرات منتسبي غرفة صناعة عمان خلال الأشهر العشر الأولى من العام الحالي بما نسبته 6% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى ما يناهز 800 مليون دينار أردني.

وتطرق رئيس الغرفة الى العديد من المشاكل والتحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي التي تواجه الصناعة الأردنية ، والتي تعيق من أدائها وتحد من تنافسيتها ، مبينا أنه وما أن بدأ الأردن بالتعافي من تبعات الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات جميع الدول في العالم حتى جاءت حركات الربيع العربي التي برزت مؤخراً، والتي أثرت كثيراً على الصادرات الصناعية لخسارتها لبعض الأسواق التصديرية الهامة، فضلاً عن كون هذه الأسواق محطة عبور للمنتجات الصناعية.

ولفت الى المشاكل المتعلقة بالعمالة، وخاصة في ظل ضعف مخرجات التعليم ومراكز التدريب المهني وملائمتها للاحتياجات الفعلية لسوق العمل وخاصة في القطاع الصناعي، مع عزوف الشباب ن العمل في المهن اليدوية والحرفية، فضلاً عن صعوبة الحصول على تراخيص العمالة الوافدة وارتفاع كلفها مما يترك العديد من خطوط الإنتاج متوقفة في العديد من المصانع بسبب عدم وجود أيدي عاملة تشغلها.

وأشار العين الحمصي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة بجميع أشكالها، وآخرها رفع الرسوم الكهربائية والتي تشكل أحد مدخلات الإنتاج، وتصل كلفة الكهرباء في بعض القطاعات الصناعية إلى ما يقارب 60% من إجمالي كلف الإنتاج، فضلاً عن ارتفاع فاتورة الطاقة جراء توقف الغاز المصري وتوقف الإمدادات النفطية من العراق، لافتا الى نقص السيولة وصعوبة الحصول على التمويل وخاصة للمنشآت الصغيرة ولامتوسطة التي تشكل ما يزيد عن 98% من إجمالي المنشآت.

كما يواجه القطاع الصناعي – بحسب الحمصي- تحديات أخرى تتعلق بالضريبة من حيث النسب المرتفعة المفروضة على القطاع سواء ضريبة الدخل أو ضريبة المبيعات، إلى جانب عملية التفتيش والتراخيص، والتي تصل الجهات الرقابية والتفتيشية على القطاع الصناعي والتي تحمل صفة الضابطة العدلية إلى 16 جهة مختلفة الاختصاص، مما يشكل إرباك وتضارب كبير لأصحاب المصانع في تحقيق متطلبات كل جهة.

كما تطرق الى أجور النقل المرتفعة ومحدودية الاستفادة من الاتفاقيات التجارية، والإضرابات العمالية المتكررة في ميناء العقبة والبيروقراطية الحكومية، وغيرها، مبينا أن كل هذه المشاكل أدت إلى الحد من تنافسية الصناعة وخاصة في السوق الخارجي، في ظل ما تتلقاه الصناعة من دعم وبرامج إصلاحية في الدول الأخرى.

ولفت العين الحمصي في كلمته الى أن تقرير التنافسية العالمي 2016-2015 حدد بعض العوامل التي تعيق أداء الأعمال في الدول المشاركة في التقرير عن طريق توجيه السؤال المباشر لقادة الأعمال لتحديد ترتيب هذه العوامل من وجهة نظرهم، ومدى تأثر أعمالهم بها، وهي إمكانية الوصول إلى التمويل، وتراجع كفاءة مستوى التعليم للقوى العاملة، وعدم ثبات التشريعات، ومعدلات الضرائب، وقوانين العمالة المقيدة، إضافة الى البيروقراطية الحكومية، وعدم كفاءة البنية التحتية.

أبو الراغب: مساهمات مباشرة وغير مباشرة للقطاع الصناعي في رفع سوية الاقتصاد الوطني

رئيس غرفة صناعة الاردن عدنان أبو الراغب، أكد أن القطاع الصناعي الاردني يلعب دوراً مهماً في رفع سوية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته بأكثر من 25% من الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر، ناهيك عن المساهمة غير المباشرة والمتمثلة بدعم عدد من القطاعات الفرعية كقطاع النقل والتأمين وغيرها.

وأشار الى أن عدد المنشآت الصناعية العاملة في القطاع الصناعي بلغ ما يقارب 17633 منشأة خلال العام 2014، ويعمل في هذه المنشآت حوالي 220 الف عامل جلهم من الاردنيين، مبينا أن قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات يستحوذ على ما يقارب 54 الف عامل اي ما يقارب ربع حجم العمالة في القطاع الصناعي.

واستعرض أبو الراغب بعضا من الإحصاءات المتعلقة بالقطاع الصناعي، مبينا أن حجم الصادرات الصناعية من واقع شهادات المنشأ الصادرة عن الغرف الصناعية بلغ ما يقارب 7.1 مليار دولار امريكي خلال العام2014 ، مقارنة مع ما يقارب 7 مليار دولار امريكي خلال العام 2013، مسجلة بذلك نمواً بما نسبته 1.4%.

وانخفض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي خلال العام 2014 بما نسبته 3.1%، ليصل إلى حوالي (2727.3) مليون دينار، مقارنة مع (2813.7) مليون دينار خلال العام 2013، لتشكل نسبة هذه التسهيلات ما يقارب (14.1%) من مجمل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية والتي بلغت حوالي (19.3) مليار دولار.

وأكد أبو الراغب، أن القطاع الصناعي الذي يوصف بالقطاع الأكثر تشغيلاً للعمالة ، يوظف حوالي 250 الف عامل وعاملة جلهم من الاردنيين (اي حوالي 18% من

أن القطاع الصناعي الاردني يلعب دوراً مهماً في رفع سوية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته بأكثر من 25% من الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر

فريق عمل الملحق: د. خالد الشقران | رانيا الهندي | عمر العلان | هادي الشوبكي | علاء القرالة
تصوير: عبدالله أيوب | التصميم والإخراج: بسام حمدان

تحديات داخلية وخارجية تواجه الصناعة الوطنية

قوانين عمالة مقيدة، بيروقراطية، عدم استقرار السياسات والضرائب أبرز التحديات

مساهمة القطاع الصناعي تتجاوز 25% من الناتج المحلي الاجمالي ويوظف 250 ألف عامل

مجموع القوى العاملة الاردنية)، ويدفع ما يزيد عن 1.2 مليار دينار سنوياً كتعويضات ورواتب لهؤلاء العاملين. وأضاف "اما بخصوص القدرة التشغيلية للعمالة في القطاع الصناعي، ووفقاً لمسح الاستخدام للعام 2012 المنشور من قبل دائرة الإحصاءات العامة فإن متوسط عدد العاملين في المنشأة الصناعية الواحدة تبلغ حوالي 13 عاملا، مما يعني أن القدرة على خلق واستحداث فرص عمل في الصناعة اكثر واقدر، في حين أن متوسط عدد العاملين في القطاعات الاخرى هو 4 عاملين للمنشأة الواحدة دون أن ننسى أن الفروقات في عدد العاملين في هذه المنشآت متفاوت وعال جداً من حيث الفرق، فهناك البنوك وقطاع التأمين والاتصالات الذي يتمثل بعدد شركات محدود وعدد عماله مرتفع وهذا يؤثر على عدد العاملين لكل منشأة». فيما يخص أرقام الضمان الاجتماعي، أوضح أبو الراغب أن الصناعة تغطي أكثر من 75% من العمالة في الضمان في حين لا تتجاوز تغطية القطاعات الأخرى الـ68% من العمال، وذلك حسب ما هو منشور وموثق في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

وعن مشاكل وتحديات القطاع الصناعي، تحدث النائب الأول لغرفة صناعة الأردن ، قائلا أن العمالة تقف على رأس هذه التحديات من حيث نقص الأيدي العاملة الماهرة والمدربة من فنيين ومهندسين متخصصين، و ضعف اقبال العامل الاردني للعمل في المصانع بالاضافة الى عدم التزامه واستقراره بالعمل الموكل اليه، وضعف مخرجات التعليم وعدم مواءمتها مع متطلبات الصناعة، وضعف التكوين المهني للأيدي العاملة الاردنية، مما يعمل على استقطاب العمالة الوافدة، وصعوبة استقدام العمالة الوافدة وارتفاع تكلفتها، إضافة الى محدودية عدد تصاريح العمل الممنوحة لكل مصنع مقابل احتياجاته الفعلية من الاعداد اللازمة وخاصة في بعض القطاعات، وضعف مخرجات الجهات المعنية في التدريب كمؤسسة التدريب المهني والمعاهد التدريبية والشركة الوطنية والتي لا ترقى الى المستوى المطلوب حيث يفتقر الخريجون الى المهارات العملية في مجالات تخصصاتهم مما تضطر الشركات إلى تدريب الخريجين ورفع كفاءتهم قبل أن يتم الاستفادة منهم ويعد تكلفة إضافية على هذه الشركات.

وبحسب أبو الراغب، تأتي الكلف الإنتاجية ثانيا من حيث التحديات التي تواجه الصناعات الأردنية، إذ تعاني معظم المصانع من ارتفاع الكلف الإنتاجية نظراً لارتفاع أسعار الطاقة، وارتفاع أسعار المواد الخام نتيجة لأجور النقل وغيرها، وضعف العلاقات الترابطية والتشابكية الأمامية والخلفية بين الصناعات المحلية، وبالتالي اللجوء إلى استيراد المواد الأولية اللازمة للعملية الانتاجية والمنتج النهائي، مما يؤدي الى ارتفاع في التكاليف من جهة، ويخفض القيمة المضافة للقطاع الصناعي من جهة أخرى.

ورأى أبو الراغب، أن تحدي الكلف الإنتاجية انعكس سلبا على التصدير الخارجي، إذ ارتفعت كلف النقل، وفي عقبة التصدير أيضا، بين أن عدم مطابقة المنتج النهائي للمواصفات والمقاييس العالمية ومعايير الجودة حدت من قدرة المنتجات الصناعية على النفاذ إلى الاسواق الاوروبية، والاضطرابات السياسية في المنطقة واغلاق الحدود السورية والعراقية، وشح الشاحنات العراقية التي تدخل المملكة فارغة لغايات تحميل البضائع الأردنية إلى العراق، وقواعد المنشأ الأورومتوسطية (التصدير إلى الاتحاد الأوروبي)، وعدم استغلال الأسواق غير التقليدية.

ويعد التفتيش والتراخيص، من العقبات التي تحد من كفاءة القطاع الصناعي بحسب أبو الراغب، وذلك من حيث تعدد الجهات التي تقوم بعملية التفتيش مما يخلق الإرباك وتعدد الشروط على المصانع، وعدم كفاءة ومزاجية المفتش في التعامل مع الشركات، ويترتب على المصانع دفع رسوم متعددة عند تجديد رخصة المهن هذا بالإضافة إلى صعوبات التجديد السنوي، وصعوبة اجراءات الترخيص وتعدد المرجعيات وعدم التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية وربط التجديد بموافقات الدفاع المدني.

ولا تقف هذه العقبات والمشاكل عند هذا الحد، إذ تلعب الضرائب والرسوم دورا بارزا أمام تطور ونمو الصناعات الأردنية، بحسب أبو الراغب، الذي يرى أن الضرائب المفروضة مرتفعة وخاصة في ظل أن غالبية القطاع الصناعي منشآت صغيرة ومتوسطة، كما أن رسوما أخرى تفرض آخرها فرض بدل خدمات جمركية على البضائع المستوردة المعفاة بنسبة (1%) بموجب نظام رقم (47) لسنة 2014 إلى جانب الزام القطاع الصناعي بأن يدفع على حساب الضريبة ما نسبته (2%) من قيمة مستورداته على أن تستوفيها دائرة الجمارك بموجب المادة (19) من قانون ضريبة الدخل، مع العلم بأنه يحق لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية استثناء انواع معينة من المستوردات او فئات معينة من المكلفين من احكام هذه المادة، وتجميد لجنة الحماية الجمركية في البيت في اعفاء مدخلات الانتاج من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات.

وأوضح أبو الراغب أن التمويل أيضا يشكل عائقا أمام هذا القطاع، من حيث اضطرار الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتراض من البنوك التجارية بأسعار فائدة مرتفعة بهدف تمويل عمليات التصدير والتمويل للتوسع في اعمالها، إضافة الى عزوف البنوك عن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحجة عدم وجود ضمانات ، حيث بينت دراسة أعدها مركز الدراسات الاقتصادية الصناعية في غرفة صناعة الاردن ان حصة القطاع الصناعي لا تتعدى 15% من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي، وحوالي 68% من هذا التمويل يذهب إلى أكبر 50 منشأة صناعية، فيما تتنافس أكثر من 17 ألف منشأة على التمويل المتبقي. كما يلاحظ انخفاض التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي خلال عام 2014 لتصل إلى حوالي 2727.3 مليون دينار بنسبة انخفاض تقارب 3.1 مقارنة بعام 2013.

وتطرق أبو الراغب الى الاتفاقيات التجارية كتحد إضافي، حيث تعاني معظم الصناعات من المنافسة الشديدة من قبل المنتجات المستوردة وهذا بسبب الاسعار المنخفضة للمنتجات المستوردة بسبب تدني كلفها الانتاجية في بلدها المنشأ والدعم الذي تتلقاه فيه، وعدم فرض قيود أو وضع شروط لحماية المنتج الاردني في ظل اتفاقيات تجارة حرة غير مدروسة.

الصناعات الوطنية تتعرض لصراع «غير متكافئ» من صناعات دول أخرى

الاضرابات المتكررة في ميناء العقبة ألحقت خسائر مالية فادحة بالاقتصاد الوطني

وأشار الى أن القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية والصيغة الاقتصادية بحاجة الى تعديل، لتكون اكثر عصرية ويسر، وتعدد القوانين والأنظمة وكثرة التعديلات عليها، وعدم وجود سياسة صناعية اردنية مبنية على مخرجات إنشاء المرصد الصناعي، والتي بعد رسمها وتحديد أهدافها يصار إلى معلاجة القضايا والتحديات حسب الاولوية، وتعرض أعضاء هيئة المديرين والمساهمين في الشركات المساهمة الخاصة ذات المسؤولية المحدودة للمنع من السفر بسبب وجود قضايا جمركية بحق المصانع والشركات.

كما تطرق أبو الراغب الى المعيقات والمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي، وفقا لما أوردها تقرير التنافسية للعام 2016-2105، إذ صنف التقرير «قوانين العمالة المقيدة" من ضمن اهم المعيقات للاعمال في الاردن وكذلك "البيروقراطية الحكومية وعدم استقرار السياسات، معدلات الضرائب، امكانية الحصول على التمويل" وهذا يدل على اهمية العمالة للقطاعات الإنتاجية، وتراجع ايضاً محور التعليم العالي والتدريب بواقع مرتبتين ليصل الاردن إلى المرتبة رقم 50.

كما أظهرت العديد من المؤشرات الفرعية في التقرير أداء جيداً للأردن باحتلالها مراتب أقل من 40، حيث دلت هذه المؤشرات على توجه منشآت الاعمال وعلى رأسها الصناعية في الاستثمار في تدريب العاملين وتمكين أساليب البحث والتطوير ومواكبة التكنولوجيا، من خلال مجهودات خاصة لإيمانها التام بأهمية هذه القضايا في تعزيز تنافسية منتجاتهم وتحقيقهم للنمو والازدهار، حيث تجلت أبرز هذه المؤشرات في كل من مؤشرات الاستيعاب التكنولوجي على مستوى المؤسسات ومؤشر اتفاق منشآت الأعمال على البحث والتطوير، ومؤشر درجة الاستثمار في تدريب العاملين في منشآت الأعمال.

أبو حسان : عدم استقرار التشريعات ينعكس سلبا على الثقة بالاقتصاد

وتحدث رئيس غرفة صناعة إربد، هاني أبو حسان ، عن واقع الصناعة في الأردن، من حيث العمالة والطاقة والتمويل، والتشريعات، صغر مساحة المملكة وضعف القوة الشرائية، الى جانب ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

على مستوى العمالة، أوضح أبو حسان أنه على الرغم من ارتفاع نسبة البطالة في الاردن وذلك حسب الاحصاءات الرسمية إلا أن الصناعة لا تزال تعاني من نقص حاد بالعمالة المؤهلة والمدربة، لافتاالى المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة في الشمال، إذ يوجد بمدينة الحسن الصناعية 26 الف عامل، وأكثر من 20 الف عامل منهم هم من العمالة الوافدة، وأيضاً لا تزال مساهمة المرأة في العمل بالقطاع الصناعي متواضعة جداً اذا ما تم مقارنتها بعدد الاناث العاملات بالمؤسسات العامة او حتى من القوة العاملة.

وأضاف أن غرف الصناعة والمؤسسات المعنية مثل وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني تقوم وبالتعاون مع الجهات المانحة بإشراك أبناء المحافظات الباحثين عن عمل ببرامج تدريبية وفق متطلبات السوق لتمكينهم من دخول سوق العمل كعمال مهرة ليتم احلالهم بدلاً من العمالة الوافدة.

وفي جانب الطاقة، ذكر أبو حسان، أن أسعار الطاقة في الاردن لا زالت مرتفعة مقارنة مع الدول الاخرى ولا سيما الدول المجاورة، مع التأكيد على أن الطاقة تعتبر من أهم مدخلات الإنتاج لا بل ان بعض الصناعات تشكل الطاقة أكثر من 40% من تكلفة الإنتاج، فكيف لهذه الصناعات وبمثل هذه الظروف أن تنافس أو تستثمر وخاصة في ظل بعض الاتفاقيات الموقعة مع هذه الدول والتي تعفي صادراتها للأردن من الرسوم.

من ناحية التشريعات، تطرق أبو حسان، الى عدم استقرار القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي، مثل قوانين الاستثمار والإعفاءات وفرض الرسوم على بعض مدخلات النتاج، ونظام الضريبة والذي تم تعديله خلال العام السابق وتم ادراجه مرة أخرى للتعديل خلال مدة بسيطة، (تعديل قانون ضريبة الدخل مرتين خلال عام واحد)، مشيرا الى أن عدم استقرار التشريعات يؤدي إلى نوع من عدم استقرار الثقة بالاقتصاد وبالتالي تخوف المستثمرين من دخول السوق الأردني وبالتالي نقل بعض الاستثمارات إلى خارج الاردن لدول تمنح المستثمرين امتيازات افضل وتحت ظل استقرار تشريعي.

وفيما يتعلق بالتمويل، نوه أبو حسان الى معاناة القطاع الصناعي من مشاكل تمويلية، حيث اكدت عدة دراسات وأبحاث علمية أن مشكلة التمويل تعد من أهم المعوقات الرئيسية التي تحول دون تطور المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، داعيا الى وضع خطة انقاذ للقطاع الصناعي وبالسرعة الممكنة، مثل احياء فكرة بنك الانماء الصناعي.

كما أشار الى تحدي صغر عدد السكان وضعف القوة الشرائية، التي تؤدي إلى محدودية السوق الأردني لاستيعاب منتجات المصانع المحلية، مما يخلق تحدم أمام الصناعة بحيث يصبح لزاماً عليها أن تفتح أسواق تصديرية وتدخل سوق المنافسة.

أما الشراكة بين القطاع العام والخاص، فأكد أبو حسان أن هنالك تغييب حقيقي في الشراكة بين القطاعين أصبحنا نمسي ونصبح على واقع جديد من التشريعات والقوانين والقطاع الخاص متغيب.

وعلى الرغم من التحديات ، قال أبو حسان يوجد في الاردن عدد من الميزات لا يمكن التغاضي عنها مثل الأمن والاستقرار السياسي الذي تنعم به الاردن، و موقعها الاستراتيجي، وقيادتها الحكيمة التي تواصل الليل بالنهار لجلب الاستثمارات، والمواطن الاردني المتعلم، مؤكجا أنها ميزات لا بد من استغلالها واستخدامها للقضاء على نقاط الضعف التي تواجه الصناعة وتعيق التقدم.

غيث : الطاقة وإغلاقات الأسواق المجاورة أبرز التحديات

من جانبه، قال عضو غرفة صناعة عمان، عدنان غيث، إن الطاقة تعد من أبرز التحديات التي تواجه القطاع الصناعي، الى جانب ما أحدثته الظروف السياسية من إغلاقات في أسواق الدول المجاورة.

وأشارغيث الى دور الحكومة في مساعدة القطاع الخاص والقطاع الصناعي على وجه التحديد، وقال «:واجب الدولة أن تأخذ بيدنا"، لافتا الى الأزمات المتتالية التي شهدها ميناء بالعقبة والتي أثرت بدورها على الصناعات الأردنية وأعاقت نموها وتطورها .

كما تطرق غيث إلى عدد من الإجراءات المطلوبة من المستثمرين المحليين والأجانب والتي وصفها بـ" الصعبة والمنفرة " ، كتجديد الترخيص والإقامات .

بدأت مصانع الرخام بتراجع الإنتاج والخسارة التدريجية نتيجة تطبيق سياسة الاغراق للصناعة الصينية من خلال السماح باستيراد الجرانيت الجاهز بقياسات تفصيلية

اتفاقيات التجارة الحرة مجاملة سياسية لا تحقق المصلحة الاقتصادية الوطنية

خدمات مصرفية وتمويلية واستثمارية

في دعم المشاريع الإنتاجية والصناعية للأفراد والشركات والمؤسسات

وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

البنك الإسلامي الأردني

شركاء في الإنجاز
عضو مجموعة البركة المصرفية

www.jordanislamicbank.com
info@islamicbank.com.jo
Call center:00962 6 568 000 1

د.أبو حلتم : الصناعة ليست عبئا ونسعى لأن تكون قاطرة الاقتصاد

وطرح رئيس جمعية مستثمري شرق عمان وعضو مجلس ادارة صناعة عمان، الدكتور إياد أبو حلتم، خلال نقاشه في الجلسة عددا من القضايا التي تؤرق القطاع الصناعي، شارحا أن المشكلة الرئيسية التي يواجهها القطاع هي عدم معرفته ما إذا كانت الدولة تريد صناعة متطورة أو اقتصاد قائم على الصناعة كجزء ثانوي أو اقتصاد خدمات.

وأشار الدكتور أبو حلتم، الى مرور القطاع الصناعي خلال العقد الماضي بمدرستين، مدرسة تقول إن الاقتصاد الأردني هو اقتصاد خدمات وهو الميزة التنافسية للمملكة ، بالمقابل مدرسة أخرى تقول إن الاقتصاد الصناعي هو الاقتصاد الذي يحمي البلد من أي هزات، داعية – المدرسة – الى تركيز الجزء الاكبر من مقدرات الدولة الاردنية على الصناعة.

ولفت الى أن الدول القائمة على الاقتصاد الخدمي مثل (ايرلندا واسبانيا وايطاليا واليونان) تعرضت خلال العامين 2008 – 2009 لهزات مالية كبيرة جعلتها على حافة الإفلاس، مبينا أن اقتصاديات دول الخليج القائمة أيضا على الاقتصاد الخدمي كانت بمهب الريح، فيما قادت المانيا اوروبا لأنها دولة صناعية.

وقال:» نريد في منظومة القرار الاقتصادي الأردني، أن تكون الصناعة الوطنية هي قاطرة الاقتصاد، فالصناعة تساهم بأكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي، لأنها تشغل البنوك والتأمين والنقل، وقطاعات كثيرة تعتمد عليها»

وانتقد الدكتور أبو حلتم عدم وجود سياسة صناعية في المملكة، مبينا أن جميع الدول التي اعتمد اقتصادها على الصناعة وضعت سياسات صناعية، فعلى سبيل المثال ركزت كوريا في أواخر الستينيات من القرن الماضي على صناعة الحديد التي تعد صناعة ثقيلة، سويسرا (الساعات) ، والدنمارك (الالبان)، بينما نحن في الأردن ما زلنا نطالب بسياسة صناعية.

وأشار إلى أن عدم المؤسسية والاستمرارية في صناعة القرار، خلقت حالة من الضبابية وتغيير سريع في التشريعات الناظمة لهذا القطاع مما أثر سلبا على الاستثمار، وشدد على أن الصناعة لا تعد عبئا على الاقتصاد الوطني إذ أن نحو 60% من الاستثمارات الأجنبية القادمة الى المملكة هي صناعية.

د. قطيشات : «منتجات البحر الميت» ما زال يحبو وينقصه الكثير

رئيس جمعية مصنعي منتجات البحر الميت، الدكتور أسامة قطيشات، تطرق في مداخلته إلى واقع قطاع منتجات البحر الميت، واصفا القطاع بـ" المبكي» .

وقال :»على الرغم من محدودية المنافسة إلا أن دولتين فقط تنتج منتجات البحر الميت ، هما الأردن واسرائيل، ومع ذلك يعاني هذا القطاع كثيرا ، إذ أن هذا القطاع ورغم مرور ثلاثين عاما على إنشائه «لا يزال يحبو" وينقصه الكثير.

وعقد الدكتور قطيشات مقارنة بين المنتج المحلي والمنتج الاسرائيلي، موضحا أن صادرات اسرائيل في هذا المجال تزيد عن 800 مليون دولار بالسنة، بينما لا تزيد الصادرات الاردنية 30 مليون دولار، رغم عدم توفر المنتجات الطينية في اسرائيل التي تحصل عليها من الأردن، لافتا الى أن إحدى الشركات الشركات الاسرائيلية «اهافا » باعت 50% من اسهمها لشركة صينية بقيمة تقدر بـ 76 مليون دولار، بينما لا تتجاوز قيمة 30 شركة اردنية عاملة في هذا القطاع 20 مليون دولار.

وأشار رئيس الجمعية الى المطالبات المتكررة التي تقدمت بها الشركات لدعم أعمالها، موضحا أن منتجات البحر الميت هي الوحيدة التي دخلت مختلف الأسواق.

وتطرق الدكتور قطيشات الى عدم استقرار وتقلّب التشريعات الناظمة للقطاع مما ترك أثرا سلبيا على أداءه، داعيا الى وضع تشريعات صارمة هدفها " مساعدة ودعم نمو هذه الصناعة وليس منع الإنتاج فيها»

الحياري : قطاع الرخام والحجر والبلاط يعاني من سياسة إغراقية وصراع غير متكافئ

وعرض الصناعي عبد الحياري من قطاع الرخام والحجر والبلاط، معاناة القطاع في المملكة، مشيرا الى السياسة الإغراقية للجرانيت والسيراميك الصيني، وضعف موقف وزارة الصناعة والتجارة في هذا المجال في حماية الصناعات المحلية وتسهيل دخول المنتجات الأجنبية الأقل جودة وثمنا .

وانتقد الحياري، عدم قيام وزارة الصناعة والتجارة بمراجعة اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الدول والتي أثرت سلبا على العديد من القطاعات ، مبينا أن الصناعات الوطنية تتعرض لصراع " غير متكافىء "من قبل صناعات دول أخرى يتم تقديم كامل الدعم والتسهيلات لها.

وقال :"لقد انفقنا طوال السنوات الماضية كل ما نملك على البنية التحتية وتطوير صناعتنا بأحداث الماكنات المتطورة ونفتخر بهذه الصناعة إلا أننا جوبهنا بتحدي من قبل من هم مخولين بدعمنا وتشجيعنا فعملوا الى اضعافنا بشكل تدريجي ما أدى بنا إلى خسارة عظمى لنعتمد اعتمادا كليا على الاستيراد ونصبح تجارا بدلا أن نلقي الدعم والتشجيع ممن وكلوا برعايتنا «.

وتطرق الحياري الى نتائج السياسة الاغراقية للسيراميك الصيني رخيص الثمن والجودة والذي يباع بـ3 دنانير للمتر المربع ارخص من البلاط الاردني، ونتيجة لذلك تم اغلاق 90% من مصانع البلاط من قبل اصحابها لعدم قدرتهم على منافسة السيراميك الصيني المدعوم ، وستغلق المصانع الباقية إذا استمر الحال على ما هو عليه، معربا عن استغرابه من أن سعر المتر 3 دنانير للسيراميك بما فيهم أجور الشحن من الصين ومن العقبة وربح تاجر الجملة والمفرق والرسوم الجمركية ، فيما يبلغ سعر السيراميك الاسباني 12 دينارا مما يدل على أنها سياسة اغراقية وما هي الا حرب غير معلنة بين خصمين غير متكافئين بمباركة ورعاية واشراف من وزارة الصناعة والتجارة.

ولفت الى أن ما انطبق على البلاط الاردني بدأ ينطبق على الرخام الاردني وبدأت مصانع الرخام بالتراجع بالانتاج والخسارة التدريجية نتيجة تطبيق سياسة الاغراق للصناعة الصينية من خلال السماح باستيراد الجرانيت الجاهز بقياسات تفصيلية للدرج والشبابيك والبنيل الجاهز للتركيب بحيث أصبحت الحاوية تفرغ مباشرة إلى مشاريع البناء ولا يستفيد منها اي مصنع ويكتفي أصحاب المصانع بالنظر ومراقبة ما يجري.

وأشار الى ان سعر الجرانيت في العالم ثلاثة اضعاف سعر الرخام، أما في الاردن فسعر الجرانيت الصيني الجاهز ارخص من الرخام العجلوني الذي يباع بـ17 دينارا للمتر في حين ان سعر رخام العجلوني 21 دينارا للمتر المربع .

كما تحدث الحياري عن المقالع والمحاجر، موضحا أن المحاجر غير المرخصة والتي تشكل 90% من المقالع والمحاجر في كافة المحافظات وخاصة عجلون والزرقاء والمفرق ومادبا ولم يبق من المحاجر والمقالع المرخصة الا 10 من حاجة مصانع الحجر والرخام في المملكة، مبينا أنه وفي حال استمر التشدد فإن الانتاج المحلي سيتوقف وذلك لسبب تشدد سلطة المصادر الطبيعية في عدم استخراج الثورات الطبيعية من باطن الارض ووضع العراقيل أمام ترخيص مقلع او محجر.

وبين أن ترخيص اي مقلع أو محجر يحتاج إلى 4 شهور من الزمن في حده الأدنى إذا كان طالب الترخيص يتمتع بنفوذ وواسطة لدى الجهات المعنية بالترخيص، فيما يحتاج الحصول على الترخيص إلى موافقات عدد 13 جهة منها وزارات ودوائر حكومية ودوائر أمنية وهذا ما يجعل طالب الترخيص يعزف عن طلب الترخيص ويفضل العمل بدون ترخيص وذلك للحجم الكبير للبيروقراطية والمزاجية بالموافقة لكافة هذه الدوائر والجهات المعنية.

وفي حال عدم الموافقة احدى الدوائر الحكومية نتيجة البيروقراطية فتذهب كل الجهود سدى، مبينا أنه حتى ولو حصل الترخيص بعد هذا الجهد الجهيد واكتشف صاحب المقلع بعدم صلاحية مواصفات الانتاج ويحاول ان يقوم بترخيص مقلع آخر فسيبدأ من الصفر وتبدأ المعاناة مرة تلو الأخرى.

كما تطرق الحياري الى توغل واستفحال واستيلاء العمالة الوافدة المستقدمة بتصاريح عمل كعمال لا كأصحاب عمل بالاستئجار والضمان للمصانع، موضحا أن هولاء هم مستثمرين بدون استثمار وبدون رأس مال وقال : " أن الغاية هي ترك هذه المصانع للعمالة الوافدة فهم يضايقون اصحاب المصانع الاردنيين بكل الاساليب ولا يعرف صاحب العمل اين يتجه ولمن يشتكي، فقد اثقل كاهل اصحاب المصانع بالديون والالتزامات ومنهم من ترك هذه المهن ومنهم من ينتظر الحل «.

وقدم الحياري جملة من المطالب لدعم القطاع، أبرزها العمل على اقتصار استيراد الجرانيت الصيني على الالواح فقط ومنع استيراد الجاهز واذا تعذر العمل على مضاعفة قيمة التخمين على الجاهز وتخفيضها على الالواح.والعمل على تسهيل ترخيص المقالع واقتصارها على جهة واحدة وهي سلطة المصادر الطبيعية على ان يتم التنسيق الكترونيا مع الدوائر الاخرى وبمدة قصيرة لا ان تستغرق عدة شهور كما هو حاصل الآن، إلى جانب العمل على تكثيف الرقابة على العمالة الوافدة التي استولت على مهن الاردنيين وفي كأنه القطاعات وليتم ذلك وحتى يتعاون المواطن الاردني في الابلاغ يجب وضع هناتف للشكاوي وبذلك تتم معالجة الموضوع بكل سهولة، والعمل على بقاء كافة الصناعات في الاراضي المصنفة صناعات خفيفة وكما بدأت وهو حق مكتسب من جهة جنباً إلى جنب مع الصناعات التي استثنيت من التصنيف لا الاردنيين متساوين من جهة وحتى لا نقع بهجرة قصرية، وإعفاء القطاع من رسوم الصرف الصحي حتى لا يتم دفع ثمن خدمة لم استعملها وتخفض من الكلفة على الانتاج.

الحمصي: صناعة عمان مؤسسة رائدة في تطوير وترويج الصناعة الاردنية

أكد العين زياد الحمصي رئيس غرفة صناعة عمان أن اهتمامات الغرفة التي تأسست عام ١٩٦٢ تتمثل في تقديم أفضل الخدمات لأعضائها، حيث تعمل جاهدة لجعل القطاع الصناعي اكثر تنافسية، وترويج وزيادة الصادرات الوطنية وتنشيط وتنمية الاقتصاد الاردني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص .

واضاف الحمصي: تؤدي الغرفة هذه المهمة بوسائل وآليات متعددة، تبدأ بمشاركتها الجادة والفاعلة في دراسة التشريعات والقوانين الناظمة للعمل الاقتصادي، وابداء الملاحظات التي تعكس وجهة نظر أعضائها الصناعيين حول هذه التشريعات والقوانين والاجراءات، بما يعكس تطلعاتهم نحو تشريعات جاذبة ومحفزة للاستثمار، ومهيئة لمناخ وبيئة ملائمة للعمل الصناعي.

وقد تفاعلت الغرفة عبر مسيرتها مع الظروف التي صاحبت توجهات التنمية الاقتصادية، والتي أثرت بشكل مباشر في حركة ومكانة ودور القطاع الخاص، وواكبت في مهامها وتطلعاتها التنامي المتزايد للقطاع الخاص وما احتاجه من دعم لأداء دوره وممارسة مسؤولياته وتحقيق أهدافه. واستطاعت الغرفة أن تضيف أبعادا أخرى لمهامها لتمتد من رعاية مصالح القطاع الصناعي والإسهام في تنميتها، لتصبح سندا للقطاع العام في تحقيق أهدافه التنموية.

لذلك فانه مع اتساع نطاق القطاع الخاص وزيادة دوره وأعبائه في هيكلة وحركة النشاط الاقتصادي، والآمال والطموحات المعقودة عليه، فكان على غرفة صناعة عمان أن تواكب هذا الوضع بتطوير خدماتها كما ونوعا ومستوى، وذلك بتحسين أساليب وإمكانات أداء الخدمات الحالية، واستحداث خدمات جديدة تلبي احتياجات منتسبيها. ما حدا بادارة الغرفة للعمل على تطوير خطة استراتيجية لعملها خلال الفترة المقبلة، ارتكزت على المحاور التالية:

١ – تطوير العلاقة مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية:

- دعم قدرات الشركات الصناعية في زيادة صادراتها وتذليل العقبات التي تواجهها في تسويق منتجاتها.
- التعاون مع الهيئات الاقتصادية والمنظمات المهتمة بتنمية الصناعة وتبادل الخبرات معها.
- تعزيز التعاون والتنسيق مع الغرف الصناعية والتجارية المحلية والعربية والدولية وتطوير تحالفات مع غرف الصناعة العربية والعالمية والاستفادة من العلاقة معها.
- التنسيق والتعاون مع منظمات وجمعيات الأعمال الأردنية الصناعية وغير الصناعية على كافة المستويات لتنمية الصناعة وخلق بيئة جاذبة للاستثمار.
- برنامج دعم الجمعيات الصناعية.
- التعاون مع غرفة صناعة الأردن والسلطات الحكومية ومشاركتها في رسم السياسات الصناعية ووضع القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالعمل الاقتصادي.

٢ – تقديم خدمات مميزة ومباشرة للأعضاء

- خفض كلف الانتاج وزيادة القدرة التنافسية من خلال تحليل عناصر الكلفة.
- رفع جودة الانتاج وتوسيع مفهوم الجودة الشاملة وارساء أساليب الادارة الحديثة.
- وضع برنامج تدريب وتأهيل فني وإداري للعاملين في المنشآت الصناعية.
- رفع مستوى الوعي لدى الأعضاء بما يتعلق بالأمور البيئية وأمور السلامة والصحة المهنية وترشيد استهلاك الطاقة وادارة المياه الصناعية في المصانع.
- رفع مستوى الانتاجية والاستفادة من الطاقات الانتاجية المتاحة.
- العمل على حل مشكلة توفير الأيدي العاملة المؤهلة للصناعة الأردنية.
- تقديم المساعدات الفنية والخدمات والاستشارات لتطوير الشركات الصناعية.
- التوسط والتحكيم لفض النزاعات التي تنشأ مع أعضاء الغرفة.

٣ – تقديم خدمات مميزة وغير مباشرة للأعضاء:

- رفع مستوى الوعي في مختلف المواضيع الصناعية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.
- تعزيز الاستفادة من القدرات العلمية والبحثية في تطوير القطاع الصناعي.
- تسهيل عملية الاعلان والترويج للمنتجات الأردنية محليا ودوليا.
- تشجيع التصدير وتسهيل عمليات التسويق الداخلي والخارجي.
- تحسين الوعي بمتطلبات التصدير وفق الاتفاقيات العربية والدولية.
- تعزيز دور القطاع الصناعي في مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

٤ – تعزيز وتطوير أنظمة الغرفة المؤسسية ومواردها:

- استكمال عملية تحديث النظام الاداري والمالي للغرفة وتطوير أنظمة للتميز.
- تطوير برامج لتعزيز الايرادات في الغرفة.
- تطوير مبنى الغرفة وبيئة العمل فيها.
- اطلاق مشروع استثمار أرض الغرفة على طريق المطار.
- تحديث الموقع الالكتروني.
- توسيع قاعدة العضوية وتنظيم العمل في المجال الصناعي.

٥ – التميز في تقديم خدمات شهادات المنشأ والتصديقات والاشتراكات:

- تطوير جودة عملية الحصول على شهادات المنشأ.
- تطوير نظام لتقليل مخاطر اصدار شهادات المنشأ.
- تبسيط الاجراءات في دائرة خدمات الأعضاء.

٦ – توفير التقارير والمعلومات والاحصائيات:

- توفير الاحصائيات واعداد التقارير التي تظهر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ومساهمته الاقتصادية والاجتماعية.
- المشاركة والمساهمة مع غرف الصناعة الأخرى في اعداد الدراسات في المجال الصناعي والميادين الاقتصادية ذات الأثر على القطاع الصناعي.
- القيام بالمسوحات الصناعية.
- المشاركة في تشكيل نواة لانشاء بنك معلومات صناعي.

٧ – تعزيز قنوات الاتصال مع الأعضاء :

- تلبية حاجات الأعضاء وتمثيل مصالحهم وتبني القضايا المتعلقة بالصناعة.
- تشكيل اللجان التخصصية الاستشارية الدائمة والمؤقتة التي تسهيل تحقيق أهداف الغرفة.
- تنظيم اللقاءات والاجتماعات مع الأعضاء.
- تعزيز مشاركة الأعضاء في نشاطات الغرفة من خلال توفير آلية اتصالات فاعلة.

واضاف العين الحمصي أن الغرفة تقوم بتقديم جملة من الخدمات والبرامج بناءً على حاجات أعضاء الغرفة وتطلعاتهم الحالية والمستقبلية، ومن هذه البرامج:

- برنامج دعم المصانع للحصول على شهادات المواصفات الدولية لأنظمة إدارة الجودة" .
- برنامج دعم المصانع للحصول على شهادات وعلامات المطابقة المحلية والدولية.
- برنامج عيادة الطاقة والبيئة المتنقلة.
- برنامج دعم شراء أنظمة الطاقة المتجددة وتجهيزات ترشيد استهلاك الطاقة والمياه.
- برنامج ربط مشاريع التخرج الهندسية بالقطاع الصناعي.
- برنامج الخبراء المتطوعين لتقديم خدمات استشارات في مجال معالجة المياه الصناعية العادمة.
- برنامج الخبراء اليابانيين المتطوعين لتقديم خدمات استشارية في مجال تطوير الإنتاجية.
- برنامج الإرشاد الصناعي الميداني.
- دعم مشاركة الصناعيين المعارض المحلية والدولية.
- حملة «صنع في الأردن» حيث أطلقت غرفة صناعة عمان وبالتعاون مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية حملة «صنع في الأردن» ،بهدف تسويق وترويج المنتجات الصناعية الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والتصديرية.

واوضح العين الحمصي أنه وعيا من الغرفة لدورها التنموي كإحدى مؤسسات المجتمع المدني، فإنها تقوم بدعم ورعاية العديد من النشاطات والفعاليات الاجتماعية ومن ضمنها أيمانها بالمسؤولية المجتمعية، حيث تعمل على مساعدة المحتاجين والطلبة ودعم مراكز رعاية المعاقين والمؤسسات غير الربحية والجمعيات التي تعنى بشؤون الفقراء والمرأة والأطفال. إضافة إلى المشاركة في الاحتفالات بالمناسبات الوطنية وحملات التوعية والنشاطات التعريفية في مجالات البيئة والثقافة والرعاية الصحية والمرور والعمل والبحث العلمي وغيرها.

أطلقت غرفة صناعة عمان وبالتعاون مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية حملة «صنع في الأردن» ،بهدف تسويق وترويج المنتجات الصناعية الوطنية

حلول اليوم...
لصناعة الغد

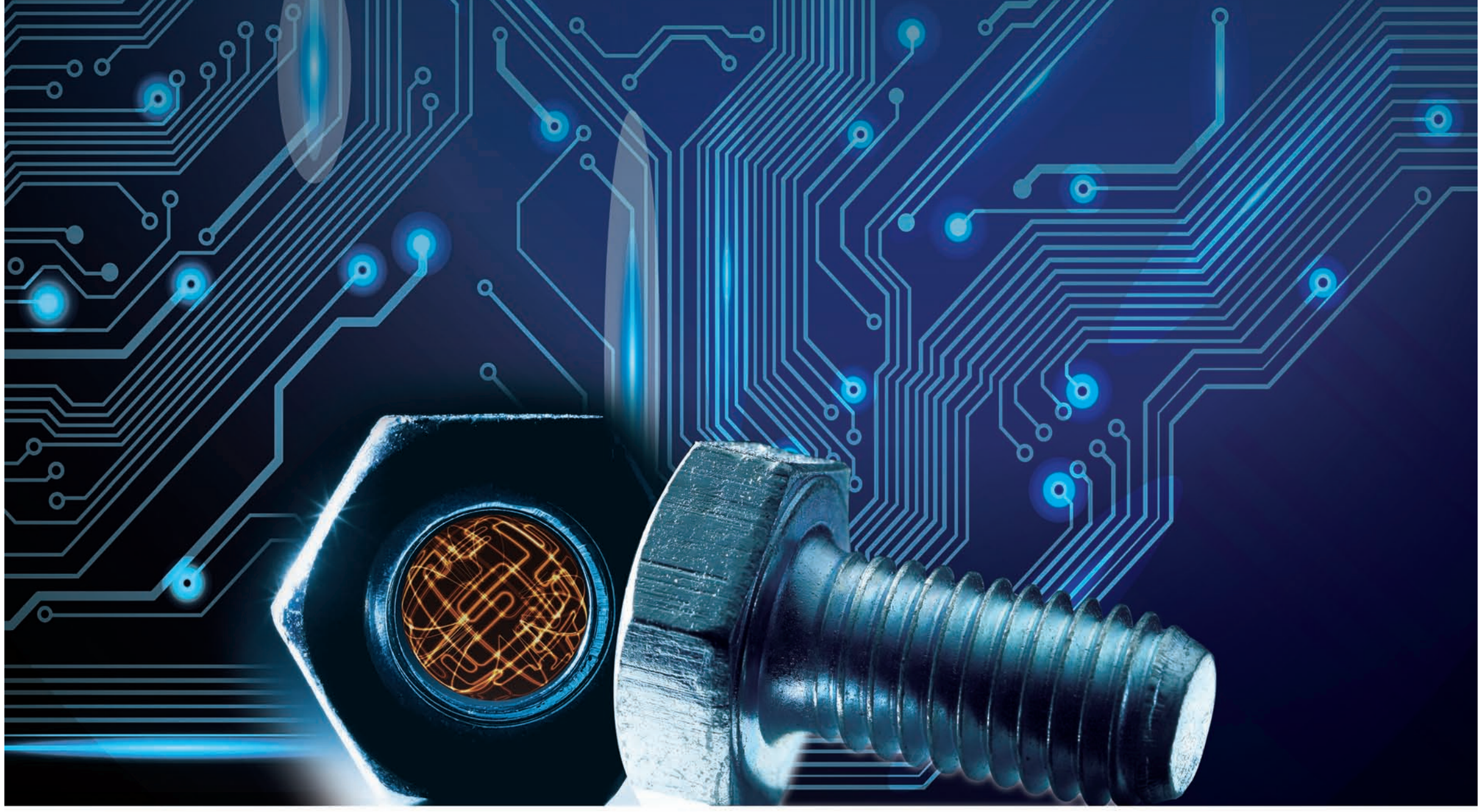

يقدم البنك العربي الإسلامي الدولي
مجموعة الحلول المصرفية التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للقطاع الصناعي
والتي لا تعتمد على الضمانات، المصممة خصيصا لتلبية احتياجات منشآت القطاع الصناعي
الصغيرة والمتوسطة والكبرى
لتمويل خطوط الإنتاج، أعمال التوسعة والتجديد
أو تمويل رأس المال العامل

البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK
" ثقة ... أمان ... وإستثمار حلال "

iiabank.com.jo ٠٨٠٢٢٢٢٤ ٠٦-٥٠٣٣٠٠

قانون الصناعة لا يتواءم مع الظروف والمتطلبات الاقتصادية المتغيرة

الجلسة الثانية: الإطار التشريعي

وتناول المحور الثاني الإطار التشريعي في الصناعة الأردنية، إذ تطرق فيه المشاركون في الندوة الى عدد من القوانين ذات العلاقة بالصناعة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على هذا القطاع.

د. العناني : ضعف اتفاق الصناعة على البحث والتطوير

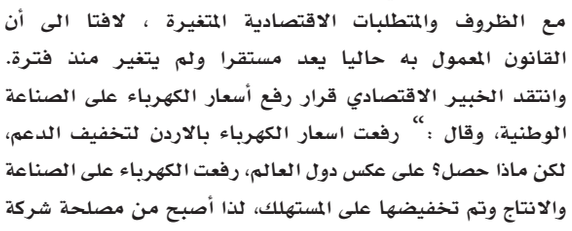

وقال الخبير الاقتصادي، الدكتور جواد العناني ، إن الصناعة في الأردن تشكل ربع الاقتصاد، بينما لا تتجاوز 30% في المانيا ، فيما وصلت في تركيا 28% ، مشيرا الى أن معظم الإيرادات المحلية تعتمد على الاستيراد، فعندما نستورد بحدود 12-10 مليار دينار ، يتم فرض ضريبتي الجمارك والمبيعات على الاستيراد، هنالك نوع من التواطؤ غير المعلن بين الحكومة والقطاع التجاري.

ودعا الدكتور العناني الى إعادة النظر بقانون الصناعة ليتماشى مع الظروف والمتطلبات الاقتصادية المتغيرة ، لافتا الى أن القانون المعمول به حاليا يعد مستقرا ولم يتغير منذ فترة.

وانتقد الخبير الاقتصادي قرار رفع أسعار الكهرباء على الصناعة الوطنية، وقال : " رفعت اسعار الكهرباء بالاردن لتخفيف الدعم، لكن ماذا حصل؟ على عكس دول العالم، رفعت الكهرباء على الصناعة والانتاج وتم تخفيضها على المستهلك، لذا أصبح من مصلحة شركة الكهرباء عدم تزويد كبار العملاء والسماح لهم بالدخول على الطاقة المتجددة" ، داعيا الى تطبيق قانون الطاقة البديلة بسرعة عالية .

كما انتقد ضعف انفاق الصناعة على عمليات البحث والتطوير والتدريب، موضحا أن قانون ضريبة الدخل نص على تقديم اعفاءات بنسبة 10% لغايات التدريب والتطوير، مبينا أن هذا النص تم استغلاله من قبل البعض بطريقة سلبية للتهرب من دفع الضريبة .

وأكد الدكتور العناني، أن الصناعة الوطنية لن تتقدم بدون بحث أو إعداد دراسات متخصصة ، لافتا الى محدودية الإدراك لأهمية البحث العلمي والتطوير والتدريب في قطاع الصناعة .

على الجانب الآخر، دعا الخبير الاقتصادي الى إعادة النظر في العديد من التشريعات المتعلقة باتفاقيات التجارة الحرة، مشددا على وجود حاجة ماسة لإعادة احياء صناعات تعتمد على الموارد المحلية وتعد ذات قيمة مضافة وان تتمتع هذه الصناعات بالحماية، حتى ونحن موقعون على اتفاقية مثل اتفاقية منظمة التجارة الدولية.

وقال : " يجب إعادة التفاوض حتى نضمن حماية الصناعات الوطنية لفترات معينة" ، مشيرا الى أن الأردن من أكبر المستوردين من اوروبا ما يعني خلق قرابة 50 ألف فرصة عمل.

ودعا الى إعادة إحياء بنك الانماء الصناعي، وتقديم إعفاءات للتوسع الصناعي الذي يجب أن يعامل معاملة الصناعة الجديدة، وذلك حتى يسمح لكثير من الصناعات بان تعمق رأس مالها، مشددا على أهمية الفكرة التي طرحها جلالة الملك عبدالله الثاني بإنشاء صندوق استثمار اردني، داعيا الصناعيين للمساهمة في هذا الصندوق ليكون " لهم صوت بالداخل، فالصندوق لن يعتمد على رأس ماله، ولكن سيعتمد بقدرته على جذب الاستثمارات للأردن خاصة مشاريع البنى التحتية»

وتطرق الدكتور العناني الى قانون الشراكة الذي تم إقراره ولكن لم يفعل للآن، وكذلك الأمر بالنسبة لقانون الاستثمار "الذي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار مصالح الصناعيين، وحتى الآن هذين القانونين لم تتضح معالمهم بالطريق الصحيح" على حد تعبيره.

وشدد الخبير الاقتصادي في مداخلته، على أهمية إعادة النظر بالتدريب والبحث العلمي والتطوير، وومنح هذا الجانب الاعفاءات اللازمة وذلك ضمن شروط واضحة، إضافة الى اعادة النظر بتسعيرة الكهرباء والسماح لكثير من الصناعات بالتوسع باستخدام الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة. كما طالب بإعادة تنظيم قطاع النقل الذي سيكون التحدي الأكبر بالمرحلة القادمة.

ودعا الدكتور العناني الى إقامة مواسم صناعية زارعية بالاردن، ضمن معارض يكون له قيمة ثقافية شعبية، مبينا أن الأغلبية من الناس لا يعرفون الحرف الموجودة بالمملكة التي يجب تشجيعها بهدف استقطاب السياح و الاجانب علينا ويخلق روح التآلف بين المستهلك والمنتج.

كما حث الصناعيين على الخروج بتوصيات خاصة تتعلق بمقترح جلالة الملك عبدالله الثاني لإنشاء صندوق الاستثمار الاردني، مبينا أن هذا الصندوق سيأتي بكثير من برامج البنى التحتية، و يصب بصميم الصناعة.

وأكد على ضرورة إنشاء وسيلة أو آلية مالية لتمويل القطاع الصناعي، وليس (بنك صناعي)، داعيا الى إيجاد هندسة مالية مختلفة عن طريق دمج ما يسمى قروض سهلة وتكون تنموية وتدمج مع بعض الموارد المالية بحيث تصبح الكلفة منخفضة ويستطيع هذه الوسيلة أن تقترض على مدى طويل، مقترحا إصدار صكوك اسلامية بـ4.5 % ، مجددا التأكيد على ضرورة اعادة فكرة التمويل للصناعة والتمويل الرأسمالي للصناعات سواء صناعة جديدة أم قائمة بهدف التوسع.

الحمصي : ارتفاع اسعار الطاقة التحدي الأبرز أمام الصناعة الوطنية

وتطرق رئيس غرفة صناعة عمان، العين زياد الحمصي، إلى جملة من التحديات والعراقيل التي تواجه القطاع الصناعي سواء محليا أو خارجيا وتحد من تنافسيته.

وأوضح الحمصي أن على رأس هذه التحديات يأتي ارتفاع أسعار الطاقة، فعلى الرغم من التخفيضات التي جرت على اسعار المشتقات النفطية خلال الاشهر القليلة الماضية، جراء انخفاض اسعار النفط عالميا، إلا أن السعر بشكل عام ولا سيما اسعار الوقود الثقيل اللازم للانتاج الصناعي، مرتفعة نسبياً مقارنة بالاسعار في اسواق دول الجوار ودول الخليج العربي ومصر.

ودعا الى منح اسعار تفضيلية للصناعة حتى تتمكن من مواصلة الانتاج والتشغيل والتصدير، كما لا بد من تقديم الدعم للمصانع الراغبة باستخدام الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة، لتهيئة مصانعها من بنية تحتية وتجهيزات فنية لازمة لذلك.

ولفت الى أن ارتفاع اسعار الطاقة الكهربائية منذ أواخر العام 2013 أدى بصورة كبيرة لاستمرار مسلسل الارتفاع حتى بداية هذا العام، مع اعتماد بعض صناعاتنا على الطاقة الكهربائية، الى زيادة الكلف على الصناعة الوطنية مما اضعف تنافسيتها.

وعلى صعيد مشكلة النقل، أعرب الحمصي عن أمله في ظل اغلاق الحدود مع كل من الجانب السوري او الليبي او العراقي، والتي تعتبر من ابرز الاسواق التصديرية للقطاع الصناعي، في أن يتابع المسؤولون في الحكومة مع المعنيين في الجانب العراقي الاجراءات اللازمة للاسراع بتنفيذ قرار رئيس الوزراء العراقي بإعادة فتح معبر الطريبيل مع الاردن، لتلافي مزيد من التأثير السلبي على صادرات الاردن الى العراق والذي يعتبر السوق الرئيسي الاول لهذه الصادرات.

وأوضح أن البدائل الأخرى والتي تتضمن الشحن عن طريق الكويت او عن طريق البحر تواجه معوقات تصديرية مثل ارتفاع الكلف والتأخر بالوصول حيث تبلغ تكلفة الشاحنة الواحدة الى العراق عن طريق ميناء ام قصر حوالي (5500) دولار وكذلك الامر عن طريق الكويت فيما كانت تكلفتها لا تتعدى الـ(2700) دولار عن طريق معبر الطريبيل بالاضافة الى ان سعة الحاوية عن طريق البحر اقل بحوالي 30% عن طريق الشحن البري المباشر، هذا عدا عن التلف الذي يمكن أن تتعرض له البضائع المصدرة نتيجة النقل من شاحنة إلى أخرى على الحدود السعودية الكويتية وعلى الحدود الكويتية العراقية، وأما الشحن عن طريق الجو فإنه حل غير عملي لأنه مرتفع جداً ويكلف أكثر من ثمن البضاعة نفسها.

وأشار الحمصي الى حاجة سوق العمل الاردني الى العمالة الوطنية الماهرة والمدربة الفنية للعديد من القطاعات، اضافة إلى العمالة غير الماهرة والعاملة في مجالات يحجم العمال الاردنيون عن العمل فيها، مبينا أن التشدد الذي فرضته وزارة العمل في منح تصاريح العمل اللازمة للوافدين لعدد من الشركات الصناعية لم يساهم بشكل فاعل في حل مشكلة البطالة وانما كان له الأثر السلبي الأكبر على الصناعة وتوقف العديد من خطوط الانتاج نتيجة نقص اعداد العمالة لديها.

كما تطرق الى تزايد عدد المستثمرين السوريين في الاردن، الأمر الذي وفر العديد من فرص العمل للأردنيين، كما أنه سيفور المزيد من هذه الفرص في الفترة القادمة، إلا أن هذه المصانع، في معظمها كانت قائمة في سوريا، ولها زبائنها، وبالتالي فإنها بحاجة إلى استخدام جزء من عمالتها السورية السابقة، وخصوصاً في مرحلة التأسيس، ومن هنا فلا بد من تسهيل استقدام هذه العمالة الضرورية واللازمة، ضمن الضوابط والتشريعات التي يسمح بها القانون.

ولفت إلى معاناة القطاع الصناعي مع امانة عمان الكبرى التي تصدر تعليمات وقرارات أدت إلى تخبط القطاع وعدم مقدرته على رسم خطط طويلة الأمد وآخرها المخططات الشمولية للعديد من المناطق وقيامها بتعديل تنظيم بعض المناطق بحيث اصبح وجود المصانع في تلك المناطق استعمالاً مخالفاً ، متسائلا عن ذنب هذه المصانع القائمة في تلك المناطق والتي كانت مستوفية كافة الشروط والتراخيص اللازمة بتاريخ انشائها ان تعاقب بسبب الزحف السكاني لها .

وأشار الى ما تحمله القطاع الصناعي من عوائد تنظيم للأمانة نتيجة لقرارات ضم بعض المناطق لها وفصلها بعد ذلك، داعيا الى إيجاد آلية واضحة تراعي الكلف الباهظة لنقل المصانع مع ضرورة تحمل الامانة جزء من هذه التكاليف وتعويض الصناعيين المتضررين من ذلك وتأمين اراضي مناسبة لنقلهم مع توفير كافة البنية التحتية اللازمة لذلك.

ودعا الأمانة الى التفريق بين مصانع البلاستيك الحاصلة على الموافقات البيئية المطلوبة من جهة، والجواريش غير الحاصلة على هذه الموافقات، مشددا على ضرورة منح جواريش البلاستيك ومناشير الحجر فترة زمنية كافية لتصويب اوضاعها بيئياً، خاصة وانها موجودة منذ فترة زمنية طويلة، ونثمن هنا موافقة امين عمان على عدم اغلاق اي مصنع من قبل الامانة الا بموافقة ودراسة الموضوع من قبل اللجنة المشكلة بين الامانة وصناعة عمان، ومنحه المهلة اللازمة لتصويب وضعه.

و نثمن استعداد الامانة لدراسة اقامة مشروع بيئي لتكرير مخلفات مناشير الحجر والرخام «الكمخة"، بالشراكة مع هيئات بيئية للمحافظة على البيئة واعادة التدوير لاستخدام هذه المخلفات في الصناعات الاسمنتية وبما يحافظ على البيئة ويحقق عائداً اقتصادياً.

كما أشار الحمصي الى معاناة القطاع الصناعي من عدد الجهات الرقابية التي تفتش على منشآتها في ظل النص على صلاحية التفتيش

إصدار ما يزيد عن 26 قانونا ونظاما وتعليمات خلال السنتين الماضيتين

في قوانين العديد من هذه الجهات، مؤكدا على ضرورة تمثيل القطاع الصناعي في كافة الهيئات واللجان ذات الصلة بالصناعة وخصوصاً اللجان المنبثقة عن وزارات الصناعة والزراعة والبيئة والصحة ومؤسسة المواصفات والمقاييس وغيرها.

وبين أن المنتجات الوطنية تعاني من المنافسة غير العادلة، حيث يسمح بدخول منتجات من مختلف الاسواق الخارجية، غير مطابقة للمواصفات القياسية الاردنية بالرغم من الزامية تطبيق هذه المواصفات القياسية والقواعد الفنية على منتجاتنا الوطنية.

وشدد على ضرورة التأكد من محتوى المنتج ومنشأ البضاعة وعقد دورات تدريبية لموظفي المؤسسات المعنيةى تساعد على التمييز بين المصانع الاصلية والمقلدة، وكذلك تكثيف جولاتها التفتيشية واجراء مسح شامل للاسواق بما فيها فحص المنتجات للتأكد من مدى مطابقتها للقواعد الفنية، واتلافها في حالة ثبوت عكس ذلك.

ودعا إلى ضرورة تطبيق الزامية الحصول على شهادة GMP المطبق من قبل مؤسسة الغذاء والدواء على البضائع المستوردة اسوة بالمصانع المحلية بحيث لا يسمح للبضائع المستوردة بالدخول الى الاردن الا اذا كانت حاصلة على هذه الشهادة.

ونوه العين الحمصي الى عدم التزام بعض الجهات الرسمية بمنح الافضلية المقرة ببلاغات رئاسة الوزراء للصناعة الوطنية بإعطاء الاولوية للصناعة الوطنية بفارق سعر 15% عن المنتجات الاجنبية في العطاءات الحكومية وذلك بالتهرب من الالتزام بمنح هذه الافضلية من خلال وضع اشتراطات وقيود ومواصفات لا تنطبق الا على صناعات اجنبية، مشيرا الى عدم التزام بعض المؤسسات (وخصوصاً بعض المؤسسات والجامعات الحكومية) بهذا البلاغ، بحجة عدم انطباق هذا البلاغ عليها باعتبارها مؤسسات غير رسمية، في حين تتمتع بكافة المزايا والاعفاءات التي تخص المؤسسات على الالتزام بالبلاغات الرسمية او حرمانها من التمتع بالمزايا الخاصة بالمؤسسات الحكومية والرسمية.

وفيما يتعلق بمنطقة العقبة الاقتصادية، قال رئيس غرفة صناعة عمان، إن كثرة اضرابات العاملين في ميناء العقبة من مختلف الجهات والمؤسسات والشركات واليت تعتبر مشكلة تواجه الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، مما يتطلب تدخل حكومي عاجل لحل هذه المشكلة.

وأكد على الزامية انتساب الشركات والمؤسسات الصناعية المتواجدة في العقبة في غرفة صناعة عمان بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (1088)تاريخ9/8/2005،واعتمادتصنيفات ISIC4 لهذه الغاية.

ودعا إلى إيجاد حلول جذرية لمشكلة الدور في تحميل الحاويات، حيث أن عملية الدور للحاويات طويلة جداً قد تمتد إلى خمسة أيام، مما يعني في حال بلوغ تاريخ التحميل دون وصول الادوية، الغاء الحجز واعادة الحجز على الباخرة مرة أخرى.

أبو صعيليك: التعليمات الحكومية عقبة أمام الصناعة وليست القوانين

بدوره تحدث عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب، النائب خير أبو صعيليك عن أهمية الصناعة في الاقتصاد الوطني، مشيرا الى أنها المحرك الأساس لكافة القطاعات الاقتصادية، وقال " تعمل الصناعة بطريقة التابع والمتبوع، فالصناعة هي قطاع قائد يتبعه كثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي ستتعطل إذا تعطلت الصناعة».

وأعرب النائب أبو صعيليك، عن اعتزازه وفخره بأداء لجنة الاقتصاد والاستثمار التي ترأسها لمدة سنتين، لافتا الى الشراكة النموذج التي تبنتها اللجنة مع القطاع الصناعي وتحديداً غرفة صناعة عمان قد تمثلت هذه الشراكة عند صياغة قانون الاستثمار.

ولفت الى الانجازات التي حققتها اللجنة لصالح القطاع الصناعي، من حيث إعفاء مدخلات الانتاج الصناعي في قانون الاستثمار، وإخضاع المدن الصناعية لضريبة دخل 5% وهي ضريبة منخفضة هدفها تجميع الصناعات والمصانع الوطنية في منطقة جغرافية واحدة لخلق مدن صناعية قوية .

وأكد النائب أبو صعيليك، أن مجلس الأمة بشقيه (النواب والأعيان) قدم الدعم السياسي والاقتصادي للقطاع الصناعي، فعلى الجانب التشريعي استمعت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية لمقترحات الغرف الصناعية الهادفة لدعم وتنشيط القطاع، مشيرا الى أن هذه المقترحات تم التعامل معها بجدية ورفعت الى الحكومة وتم ارسالها لجميع الوزارات المعنية ولكن التطبيق لم يرتق للمستوى المطلوب.

ولفت الى أن المشكلة لا تكمن بالقوانين وإنما بالتعليمات التي تصدرها الحكومة ولا تعود بها لمجلسي النواب والاعيان، موضحا أن فرض نسبة 1% كرسوم على الواردات لم يأت من مجلس النواب إنما هو عبارة عن تعليمات صادرة عن مجلس الوزراء.

ودعا النائب أبو صعيليك الى ضرورة حسم جدلية ما اذا كان الاقتصاد الوطني هو اقتصاد انتاجي أوخدمي، وذلك في ظل غياب سياسة صناعية شاملة للقطاع، مشددا على أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح أن جزءا كبيرا من اتفاقيات التجارة الحرة هو " بروتوكولي" و يقصد به المجاملة السياسية لا تحسين الوضع الاقتصادي ، لافتا الى ضرورة إعادة النظر بهذه الاتفاقيات بشكل فاعل وقال : " لا نريد اتفاقيات مجاملة سياسية بل تحقيق المصلحة الاقتصادية الاردنية».

وتطرق الى عدم تناسب مخرجات برامج التدريب المهني مع احتياجات الصناعة، وضرورة تنويع الأسواق ، "حيث اعتمدت الصناعة الوطنية في السابق على الغاز المصري ولم نتخيل أنه سينقطع يوما، كما كما اعتمدت على السوق العراقي الذي واجه مشاكل سياسية جديدة ، إذن يوجد لدينا اسواق بديلة، ومن الضروري البحث عن اسواق بديلة مثل افريقيا وشمال افريقيا وعلينا استثماره بشكل فاعل».

وأشار أبو صعيليك الى المشاكل التي تعرض لها ميناء الحاويات في العقبة، في شهر رمضان ، داعيا الحكومة للبحث عن حلول "جدية وفاعلة لهذا الميناء الحيوي" بهدف خدمة الصناعيين الأردنيين والمستثمرين الأجانب.

كما تطرق الى وجود تشدد أمني بمنح التراخيص والاقامات للمستثمرين الاجانب، مبينا أن العديد من المستثمرين العرب خاصة في المجال الصناعي فضلوا الاستثمار في دول أخرى غير الأردن بسبب هذا التشدد.

وفيما يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، أوضح النائب أبو صعيليك، أن مجلس الأمة وضع قانوناً للشراكة بين القطاعين ، ولكن مسمى القانون لا يوصف النصوص الموجودة داخله، هذا القانون يقيس قدرة الوحدات الحكومية على الدخول بشراكة مع القطاع الخاص من عدمها ،وقال : " نحن بحاجة لوجود تشريع أو قانون يوصف الحالة بين الصناعة الحكومة، إذ كنا في لجنة الاقتصاد والاستثمار نتفاجأ بقرارات تصدرها الحكومة ونسمع بها عبر الصحف، ومثال على ذلك قضية اعفاء الجمارك والاحذية التي كان لها آثارا سلبية وستؤدي حتما لإغلاق كثير من المحال الصغيرة التي تعمل في هذا القطاع».

مخامرة : لابد من إشراك القطاع الصناعي بالتعديلات التي تطرأ على القوانين

من جانبه، تطرق الخبير الاقتصادي، وجدي مخامرة الى أن التعديلات التي تجرى على القوانين ذات العلاقة بالصناعة الوطنية تعد بسيطة لمعالجة حالات محددة.

ولفت الى كثرة تتغيير القوانين والتعليمات والأنظمة، حيث صدر ما يزيد عن 26 قانونا ونظاما وتعليمات خلال السنتين الماضيتين، موضحا أن بعض هذه الانشطة متضادة أو هنالك انظمة لقوانين قديمة مثل قانون الصحة والانظمة الصادرة بمقتضاه

ودعا إلى النظر الى ما يسمى بالطاقة الاستيعابية لدى القطاع الخاص من جهة والتكاليف المرتفعة من جهة أخرى والتي يجب على الحكومة أن تتحمل جزءاً منها.

واقترح الخبير الاقتصادي، أن يتم إطلاع لجان من مجالس الغرف

الصناعية على القوانين التي يتم إعدادها أو على التعديلات المقترحة على القوانين ، موضحا أن الكثير من القوانين يتم اغتيالها ببعض الانظمة.

وأكد عدم وجود شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص في صياغة الانظمة والتعليمات والقرارات التي تمس القطاع الصناعي.

واقترح مخامرة عدم ربط قانون ضريبة الدخل بالتضخم، والعودة إلى القانون القديم فيما يتعلق بتصنيف الشركات، مشيرا الى وجود تمييز واضح في المزايا بين داخل المناطق التنموية وخارجها، إذ أفرد القانون الكثير من النصوص المتعلقة بمنح المزايا للمناطق التنموية.

وبين أن قانون الاستثمار بشكله الحالي لا يشجع على قيام صناعات بسيطة، مبينا أن القانون لم يعتمد التصنيفات الدولية وانما قام بإضافة تعريف عدة انشطة اقتصادية.

الحسامي : عوائق فنية وتشريعات متشددة تعترض العمل الصناعي

مدير غرفة صناعة عمان، الدكتور نائل الحسامي، تطرق بدوره الى المشكلات التي تواجه القطاع الصناعي والمتعلقة بالقوانين والتشريعات وما يصدر بموجبها من انظمة وتعليمات وقرارات، مشيرا الى أن العديد من التشريعات تتميز بالتشدد فيما يعد بعضا منها عوائق فنية مثل البيئة، الصحة، المواصفات، الطاقة وغيرها.

ولخص الدكتور الحسامي في ورقة عمل أعدها حول أهم القضايا التي تواجه القطاع الصناعي تشريعيا

1 - ضريبة الدخل والمبيعات: - فرض ضريبة مبيعات خاصة على

غياب السياسة الصناعية أخفقت في تحديد هوية الاقتصاد الوطني

الكفاءة ورفع الانتاجية أساس لاستمرار الصناعة على النمو والمنافسة

قطاع مستحضرات العطور والتجميل، بموجب نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة رقم (13) لسنة 2013،حيث فرضت هذه الضريبة بنسبة 25% على (13) سلعة جديدة من منتجات هذا القطاع شملت منتجات البحر الميت، مما أثر سلباً على تنافسية هذا القطاع التي يعاني من منافسة شديدة له من دول الجوار.

- تأجيل ضريبة المبيعات على المستوردات (الاجنبية) لا يطبق على مدخلات ومستلزمات الإنتاج المشتراة من السوق المحلي، مما يؤثر على السيولة النقدية لدى المصانع.
- عدم وجود مخصصات مالية لرديات الضريبة تتناسب وحجم مطالبات القطاع الصناعي، مما تؤثر على السيولة النقدية للقطاع ويجبر اعضاء هذا القطاع للاستدانة من البنوك بفوائد مرتفعة لتأمين هذه السيولة اللازمة لتسيير أعماله.

2 - نظام بدل الخدمات: اصدار نظام بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة رقم (47) لسنة 2014 بنسبة 1% دون دراسة تأثير ذلك على قطاعات الانتاج المختلفة وأبرزها القطاع الصناعي حيث أضاف هذا النظام عبئاً مالياً جديداً على الصناعة أثر على تنافسية الصناعة الوطنية.

3 - مصانع الاسمنت/ قانون ضريبة الدخل:

مشكلة مصانع الاسمنت اعتبر قانون ضريبة الدخل الجديد صناعة الاسمنت من الصناعات التعدينية وبالتالي إخضاع الدخل المتحقق منه لنسبة 24% عن كل دينار، في حين كان في القانون السابق يخضع للنسبة المحددة للقطاع الصناعي (14%) حيث يضاف هذا الامر للتحديات التي تواجه هذه الصناعة التي أصبحت مهددة في ظل المنافسة الشديدة التي تعاني منها.

4-قانون الضمان الاجتماعي - رفع نسبة الاشتراك من 2% الى 4% للمنشآت غير الملتزمة بمتطلبات السلامة والصحة المهنية. حيث اعتمدت المؤسسة العامة للضمان نموذج لغايات تقييم المنشآت الصناعية ومنح علامات لكل نقطة في النموذج وهذه الآلية غير منصفة والعلامة التي يتم احتسابها يجب اعادة النظر بها.

-قانون الضمان الاجتماعي والارتفاعات الخاصة بنسب الاقتطاع من المنشآت والمؤمن عليهم والأنظمة التي تصدرها المؤسسة بموجب هذا القانون والذي آخرها نظام المنافع التأمينية رقم (15) لسنة 2015 حيث ورد في الفصل الثامن منه في المادة (44) الزاماً للمنشأة بتأدية ما نسبته (1%) من اجر المؤمن عليه العامل في المهن الخطرة، والحقت بالنظام قائمة بالمهن الخطرة التي شملت تقريباً معظم العاملين في القطاع الصناعي حتى وان كان بعيداً عن الآلات.

-شمل القانون المادة (3) منه التأمين الصحي وأعطي مجلس الوزراء بناءً على تنسيب مجلس الضمان صلاحية تطبيق هذا التأمين بحيث يصدر نظام خاص يحدد فئاته المستفيدة وأحكامه وشروطه ونسب الاقتطاع من المنشآت، مما سيرفع نسب الاقتطاعات على المنشآت الصناعية بنسبة قد تتجاوز 17%.

-5قانون البيئة والانظمة والتعليمات الصادرة عنه ومسوداتها:

- مسودة تعليمات ادارة النفايات الكهربائية والالكترونية لسنة 2014 والصادرة بموجب نظام ادارة المواد الضارة والخطرة رقم 24 لسنة 2005. حيث تلزم هذه التعليمات صناعات الاجهزة الكهربائية والاجهزة الالكترونية بدفع رسوم مقدما عن كل جهاز يتم انتاجه وذلك لغايات التخلص النهائي من هذه الاجهزة بطريقة أمنة للبيئة، وقد ابدت الغرفة رفضها لمثل هذا الاجراء الذي يقتل تنافسية المنتجات الاردنية حيث يتم زيادة الكلف مقدما على الصناعة علاوة على أنه لا يوجد في الاردن حتى الآن نظام متكامل للتخلص من هذه النفايات.
- تعليمات استيراد وانتاج وتداول الاكياس البلاستيكية (اللدائنية) والمخلفات الناتجة عنها لسنة 2014 الصادرة بموجب احكام الفقرة (د) من المادة (4) من قانون حماية البيئة رقم (52) لسنة 2006. حيث تلزم هذه التعليمات مصنعي الاكياس البلاستيكية بضرورة استخدام مضافات كيميائية (مادة محفزة للتحلل البيئي) وضرورة اجراء الفحوصات اللازمة للتأكد من وجود هذه المواد ومدى تحلل الاكياس. بالرغم من ان هذه المادة الموصى باستخدامها لم يثبت عالميا بعد استخدامها الا ان واضع التعليمات أصر ان يتم تجربتها بالأردن، فضلا على ان كلف الفحوصات اللازمة لعمل فحص التحلل مكلفة وقد لا تتمكن المختبرات المحلية من القيام بها مما سيضطر المصنع الى ارسالها للفحص خارج الاردن.
- تعليمات التدقيق البيئي لسنة 2014. حيث تلزم هذه التعليمات المصانع القائمة بعمل دراسة التدقيق البيئي الالزامي وعمل خطط التسوية البيئية الالزامية.
- السياسات المقترحة للترخيص والخارطة البيئية المقترحة. تلزم هذه السياسات المصانع بالترخيص البيئي بعد ان كان ملزماً فقط بالحصول على موافقة بيئية، حيث يترتب على هذا الترخيص كلف اضافية على المصانع، علاوة على تأثير هذه السياسات والخارطة البيئية التي سيتم وضعها على المنشآت الصناعية القائمة.

فماذا سيحدث في حال تعارض تواجد منشآت صناعية مع الخارطة البيئية وهو امر حدث وسيحدث عند وضع مخططات استعمالات الأراضي فما ذنب المصنع القائم مسبقا قبل اعتماد الخارطة البيئية.

-قانون المواصفات والمقاييس- الاعتماد : بالرغم من مابذلته الغرفة لإيضاح ضرورة وحتمية فصل نشاطات الاعتماد عن نشاطات مؤسسة المواصفات والمقاييس وذلك حتى يتسنى وجود فرصة للقطاع الصناعي الاردني لتقليل الكلف المترتبة علية نتيجة لفحوصات المختبرات ولشهادات المطابقة، الا ان القانون استمر بقنواته التشريعية دون حصول القطاع الصناعي على هذا الحق.

-مؤسسة الغذاء والدواء -الشروط الصحية لترخيص المعامل والمصانع الغذائية الشروط متشددة بشكل عام وهناك بعض هذه الشروط تعتبر غير منطقية فمثلا يقرن ترخيص المصنع الغذائي بالمساحة وبكميات الانتاج فالمصنع أو المشغل الذي يعمل لديه 5-3 عمال يجب ان لا تقل المساحة فيه عن 60 متر مربع وان يكون الانتاج به 500 كغم يومي)، فهل يعني ان المصنع الذي لن تتوفر فيه هذه الشروط لن يرخص، مما سيضطره الى المباشرة بأعمال الهدم والبناء ليتناسب مبناه ومتطلبات هذه الشروط وبالتالي كلف اضافية ولا نضمن متى تعدل هذه التعليمات بشروط اخرى جديدة.

- أسس ممارسات التصنيع الجيدة GMP لمصانع مواد ومستحضرات التجميل.

لن يتم الترخيص لأي مصنع في هذا القطاع الا بعد حصوله على شهادة ال GMP الاردنية، هذه الشهادة مكلفة للقطاع، علماً بأن هذه الأسس لا يتم تطبيقها على المنتجات المستوردة والمعاملة بالمثل، ونحن نطالب بتطبيقها على المستوردات.

- قانون الطاقة - مسودة تعليمات نظام تنظيم اجراءات ووسائل ترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها رقم (73) لسنة 2012

تلزم هذه التعليمات المصانع بعمل تدقيق طاقة الزامي وهو امر مكلف ويضعف تنافسية المنتجات المحلية خاصة ان المنتجات ذاتها يتم استيرادها من دول لا تلزم منشآتها بعمل تدقيق طاقي.

بالإضافة ان وزارة الطاقة ستتحول الى جهة رقابية جديدة على المصانع.

- ملصقات كفاءة الطاقة على الاجهزة الكهربائية واتفاقية ال ACCA .

الزام مؤسسة المواصفات والمقاييس قطاع صناعات الاجهزة الكهربائية المنزلية باعتماد القواعد الفنية الاوروبية لهذه الاجهزة، مما يعني انه من غير المسموح انتاج اي منتج كهربائي في الاردن غير متوافق مع المواصفات الاوروبية وهي مواصفات عالية جدا، وان مصانعنا لا تملك خطوط الانتاج التي تلبي القواعد الفنية الاوروبية مما يجعلها أمام حتمية تغيير خطوط انتاجها أو تطويرها مما يزيد الاعباء المالية على هذه المصانع.

الجلسة الثالثة : الاستثمار في الصناعة .. الفرص والميز التنافسية

في الجلسة الثالثة التي ترأسها رئيس مجلس إدارة « الرأي» رمضان الرواشدة، استعرض مسؤولون حكوميون وصناعيون واقع الاستثمار في القطاع الصناعي من حيث الفرص والمزايا التنافسية، مشيرين الى الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة لتحسين واقع هذا القطاع ومواجهة التحديات التي تقف حجر عثرة أمام نموه والنهوض به.

د. العقلة : القطاع الصناعي نواة النمو و علينا جميعا مسؤولية رفع كفاءته

وقال رئيس هيئة الاستثمار السابق، الدكتور منتصر العقلة، إن بقاء القطاع الصناعي برغم كل التحديات والصعوبات التي واجهته سواء محلية او خارجية او حولنا ضمن الاقليم الذي نعيش به، يعد بمثابة المعجزة، لافتا الى أن قطاعا صناعيا واجه تحديات لا يمكن أن يستمر بموجبها ومع كل هذا صناعيونا قاوموا وعالجوا هذه التحديات وخلقوا منها فرصا تجعل منهم قادرين على الاستمرار وقادرين على خدمة الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل بطريقة غير مسبوقة، مما يدل على أن الصناعيين الأردنيين قادرين على مواجهة التحديات بطريقة ابداعية.

وتطرق الدكتور العقلة الى الظروف السياسية والاقتليمية المحيطة وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني، مبينا ان النمو الاقتصادي الذي تحقق في النصف الأول من العام الجاري والبالغ نسبته 2.5% لم يأت من فراغ، وإنما جاء من الأردنيين الذين يعملون بكل حرص وامانة .

وأكد على دور الحكومة في تحقيق نسب النمو هذه بالاضافة للقطاع الخاص، وقال : "كل عمل بأسلوبه وطريقته وحسب خطته ونتج عنها اقتصاد مستمر النمو ليس بالنسب التي نريدها لكن بنسب معقولة إذا اخذنا الظروف الاقليمية من حولنا نجد ان ما تحقق إنجاز نفتخر به حتى بالرغم من كل الصعوبات التي تواجه القطاع الصناعي».

وبين الدكتور العقلة أن الدولة الاردنية ليست وليدة اللحظة، انما هي راسخة وذات بعد تاريخي قوي وذات قيادة حكيمة مستمرة بإدارة شؤونها، بالرغم من الظروف الصعبة التي طالما عانينا منها ونستمر بالمعاناة منها.

وأشار الى أن الدولة الاردنية حققت قفزات نوعية في مجال التشريع واخرجت قانون الاستثمار الجديد الذي تم اقراره في تشرين الأول من العام 2014 ونتج عنه تشريع يزيد من قدرة القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني ككل على التنافس ويرفع من كفاءته.

وأكد أن قانون الاستثمار عمل على توحيد المرجعية ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية، وأصبح للاعفاءات التي نص عليها القانون آلية واضحة غير تلك التي كان معمول بها في السابق، مبينا أن المستثمر في القانون الجديد يحصل على الاعفاء في مدة لا تتجاوز 15 دقيقة أما في السابق فكان ينتظر نحو 6 أشهر، لافتا إلى أن القانون اشترط لحصول المستثمرين على المزايا والإعفاءات، أن يقوموا باستيراد الادوات والسلع الموجودة ضمن الجداول والاعفاءات التي تم اقرارها منتصف هذا العام وهي الآن حيز النفاذ.

ونوه الدكتور العقلة الى أن الكفاءة ورفع الإنتاجية هي أساس أو عنوان الاستمرار وزيادة قدرة هذا القطاع على النمو وعلى التنافس داخلياً وخارجياً، مشيرا الى مجموعة من القرارات التي من شأنها أن تحسن البيئة الاستثمارية بالمملكة وترفع من كفاءة القطاع الصناعي بالاضافة للقطاعات الاخرى بطريقة تجعل منه قابلا للنمو وخلق فرص عمل.

وشدد على أن القطاع الصناعي هو نواة النمو بالمملكة، وقال "يجب علينا في هيئة الاستثمار وكافة اروقة الدولة الاردنية ان نعمل ما بوسعنا لرفع كفاءة هذا القطاع، وزيادة قدرته على التصدير، ولا شك أن ظروف الاقليم تزيد من الامر صعوبة، وتجعل من عمل الصناعي غاية من التعقيد، فعندما ننظر للحدود الشمالية والشرقية نجدها مغلقة بالكامل، رغم أن 50% من صادرات المملكة كانت ضمن التجارة الحرة العربية و35% كانت للعراق، ومع كل ذلك

قانون الاستثمار أوجد المرجعيات ووضع آلية واضحة للاعفاءات

نُطلق عصراً جديداً
في خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة

احصل على موافقة تمويلك خلال 72 ساعة
مع برنامج تمويل رأس المال العامل، المشتريات والمبيعات
من كابيتال بنك

الشركات الصغيرة والمتوسطة

مزايا وخدمات بنكية حصرية لبرامج متخصصة قمنا بتصميمها
لتحاكي احتياجاتكم لتنمية مشاريعكم.

• تمويل يصل إلى 90% على فواتير المشتريات.
• سعر فائدة تفضيلي.
• فتح حساب الأعمال المرن Flexi Plus.
• تأمين على الحياة.
• دون ضمانات عينية.
• أقساط مريحة على دفعة واحدة أو دفعات تصل إلى 12 شهر.
• بطاقة Visa Business الائتمانية مجاناً للسنة الأولى.
• مراكز خدمة مخصصة في الفروع التالية
الصويفية، دابوق، الجاردنز، الوحدات، الزرقاء الجديدة.

* خاضع لشروط وموافقة كابيتال بنك.

Capitalbank
كابيتال بنك
شراكتنا تمتد

@CapitalBankJo capitalbankjo
www.capitalbank.jo 0096265100220

صانعو القرار يشجعون «الخدمات» على حساب «الصناعة»

- النمو الصناعي لم يتجاوز 2.3% في السنوات الخمس الأخيرة
- انشاء مجلس وطني للتفكير والتخطيط والابتكار الصناعي الاستراتيجي،
- انخفاض أسعار النفط فرصة يجب استغلالها لالتقاط الأنفاس

الصناعيون مستمرون وقادرون على المنافسة محلياً وخارجياً».

وتطرق الدكتور العقلة الى العديد من التحديات الداخلية التي تقلل من قدرة القطاع الصناعي على المنافسة محلياً، مشيرا الى أن العديد من القرارات اتخذت او بصدد اتخاذها لتعزيز قدرة القطاع الصناعي.

وفيما يتعلق بالبيئة الاستثمارية، ذكر رئيس هيئة الاستثمار أن القطاع الصناعي يحوز على النصيب الأكبر من حجم الاستثمارات داخلياً وخارجياً، مبينا أن التشريع الجديد والنافذة الاستثمارية والاعفاءات كلها من شأنها أن تخفف من البيروقراطية وتزيد وترفع من كفاءة القطاع الصناعي في المملكة.

وأوضح الدكتور العقلة أنه لا يوجد جهة واحدة ممكن ان تعطي رقما حقيقيا للاستثمار بقطاع الصناعة والزراعة والخدمات وكافة القطاعات ، وقال "نحن نسعى بكل ما اوتينا من علم وقدرة وخبرة ان نبسط ونسهل على القطاع الصناعي، لكن المتغيرات سريعة وكلما نخرج من مطب نجد مطبا آخر أمامنا، هذا لا يعني أن نقف وأكبر مثال على ذلك خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في مجلس الأمة و الذي خرج بفكرة وتوجيه جديد للحكومة الاردنية فيما يتعلق بوضع أداة جديدة من ادوات جذب وتفعيل الاستثمار محليا بالاردن من خلال انشاء صندوق استثماري والذي يعنى بمشاريع البنية التحتية والمشاريع الكبيرة"، معربا عن اعتقاده بأنه اذا تم التعامل مع هذا الطرح بمهنية عالية وبأسلوب سريع سينتج عنه فوائد جمة للاقتصاد الاردني وسيسشعر به كل الاردنيين والاردنيات.

عايش : العجز عن استثمار الموارد المتوافرة جوهر أزمة الاقتصاد

وقال الخبير الاقتصادي، حسام عايش، إن الاقتصاد ظاهرة مجتمعية بالاساس، وبهذه الصفة فان قطاعاته المختلفة وفي مقدمتها القطاع الصناعي يتأثر شديد التأثر بالحالة السائدة، وحقبة المجتمع الحضارية، والمكانة الاقتصادية التي وصل اليها، ومستوى العملية الادارية، والحوكمة السائدة فيه، ما يستدعي باستمرار وجود منظومة تفكير اقتصادية قادرة على الابداع والابتكار والتجديد، والنظرة الحصيفة التي تحرك المجتمع وتدفع به ليكون موئلا لمزيد من الانجازات المتطورة .

وأضاف أن جوهر الازمة لدينا ليست نقص الموارد، بقدر ما هي العجز عن استثمار الموارد المتوافرة جيدا، ويتمثل ذلك بضعف الانتاج، وضعف الاستهلاك والتصدير، وقلة المشاريع الجديدة، لذلك لا بد من وضع البرامج المحفزة للنمو والانتاج وزيادة تنافسيته؛ من خلال اليات ووسائل مناسبة، بالتشاور مع اصحاب العلاقة.

وأشار عايش الى أن ضعف اندماج الحكومة في خضم العولمة ادى الى ان الاداء الصناعي لم يستطع تحقيق اهداف القطاع الصناعي بزيادة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، ما يعكس عدم كفاية التدابير والسياسات والبرامج الصناعية القائمة المسهلة للاندماج من جهة، ويتطلب اجراءات حكومية اضافية لتعزيز النمو والانتاجية والاستثمار في قطاع الصناعة استنادا الى بديهية اقتصادية مفادها انه لا تنمية اقتصادية حقيقية بدون تطوير قطاع صناعي متقدم من جهة ثانية.

وبين انه وبعد اجتياح العولمة الحدود الوطنية، وانتقال لعبة السوق من الخارج المتقدم الى الداخل البسيط، فقد اصبح لزاما على المنتجين للسلع والخدمات مراعاة قواعد اللعبة العالمية محليا وخارجيا ايضا، فالعولمة لم تعد تميز في قواعدها بين المحلية والدولية، بحيث لم يعد الاستثمار بحد ذاته هو المهم بل المنافسة، فقواعد العولمة التي نشكوا منها ونسجل بعضها ضمن قائمة التحديات التي تواجه القطاع الصناعين لا شك انها قاسية وعنيفة وغير رحيمة حتى لو حولنا بعض مضامينها الى تشريعات، لكن ذلك لا يشكل بديلا عن ضرورة اتقان قواعد اللعب الدولية.

ولفت الى أننا نواجه نموا متواضعا للقطاع الصناعي بلغ بالمعدل خلال السنوات الخمس الماضية (2009-2014) حوالي 2.3% أو 2% فقط في اخر سنتين ما يعني ان الاداء الصناعي متواضع بالمعايير التاريخية ولعل الدليل على ما نقول ان الصادرات الوطنية وان زادت حجما ونموا فالمستوردات زادت حجما ونموا وايضا، وانه ومع وجود 90% من اجمالي الصادرات هي صناعية فان نفس هذه النسبة موجودة في تشكيلة المستوردات ايضا.

وشدد عايش على الاهمية الكبيرة للاستثمار في هذا القطاع لايجاد قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني، وزيادة حجم الصادرات بشكل جوهري، مبينا أن مجالات الاستثمار توسعت فأصبح لها عدة تبويبات وأصبح من الضروري لأي صناعي رشيد دراسة وفحص الأداة المناسبة، فلكل أداة استثمارية مجموعة من المزايا كما ان لها جملة من العيوب، لكن أدوات الاستثمار الحقيقي يجب أن تحظى باهتمام أكبر من جانب الصناعيين خاصة لجهة زيادة الحوافز لجلب هذه الاستثمارات واتباع عدة سياسات تهدف في مجملها لتحسين سوق الاستثمار ومن ثم إنشاء قيمة اقتصادية إضافية تساهم في زيادة الدخل القومي للاردن.

وتطرق الخبير الاقتصادي الى تقرير صادر عن هيئة الاستثمار ، وتشير فيه الى ان حجم الاستثمارات التي تقدمت للاستفادة من قانون اشجيع الاستثمار خلال العام 2013 بلغت نحو 1.929 مليار دينار بزيادة 19.5% عن عام 2012 حيث بلغت 1.614 مليار دينار منها استثمارات محلية 41% اي 797 مليون دينار واستثمارات اجنبية 59% اي 1.132 مليار دينار احتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى بالاستثمارات بحجم يقدر بنحو 1.122 مليار دينار لكن هذه النوعية من الاستثمارات مضللة فهي وعود استثمارية وربما الهدف منها الحصول على الاعفاءات فمن يتابع ومن ثم يدقق فيما اذا تحولت الى استثمارات فعلية من عدمه لذلك فهي ارقام تضخم حجم الاستثمار اذا بقيت مجرد وعد قد لا يتحقق فعلا وقد يتحقق بعضه لذلك فعند الحديث عن الاستثمار علينا التمييز بين امرين الاول الاستثمار في الصناعة من شاكلة ما اشرنا اليه وهو اختياري والثاني استثمار الصناعة في نفسها وهو اجباري.

وبين عايش أن استثمار الصناعة في نفسها يعتبر اللبنة الحقيقية في جذب الاستثمار الاول او بالتشجيع عليه لانه يؤكد ثقة صاحب الصناعة بها حاضرا ومستقبلا وهو يضيف اليها ما يجعلها اكثر تنافسية وتناغما مع المتطلبات الحالية وربما المستقبلية ايضا لانه اكثر معرفة بتفاصيلها وهو شهادة من اهل البيت الصناعي للتدليل على قوة ومتانة ومستقبلية القطاع الصناعي خاصة وان فلسفة اقتصاد السوق تقتضي من بين امور اخرى ان على كل قطاع ان يقلع شوكه بنفسه.

وأشار الى اننا في الاردن نتعامل مع القطاع الصناعي الذي يشكل ربع حجم الناتج المحلي باعتباره اهم مصادر النمو الاقتصادي والعملات الاجنبية فيما قطاع الخدمات لا يتحمل هذه المسؤولية بنفس القدر من التوقعات بشانه وهو الذي يشكل ثلثي حجم الناتج المحلي الاجمالي وهذا بالضرورة يطرح اشكالية مهمة فصاحب القرار يشجع قطاع الخدمات الذي هو النموذج المتطور للاقتصاد الريعي فيما يتطلع دائما للقطاع الصناعي باعتباره المنقذ الاقتصادي في الازمات حتى في ظل سياسات اقل ما يمكن وصفها بانها ليست صديقة . ما يظهر وكما اثبتت الوقائع ان نموذج التصدير القائم على السلع لا يستدعي الاعتماد ايضا على نموذج تصدير الخدمات.

وفيما يتعلق بكيفية أن تكون الصناعة جاذبة لزيادة حجم الاستثمارات فيها، عرض عايش عددا من المقترحات أبرزها:

- من خلال التاثير في السياسة الاقتصادية لتكون مناسبة وملائمة ومتناغمة مع متطلبات الاستثمار الحقيقي
- من خلال المساهمة بزيادة توزيع الدخل وهذا يستدعي الانتشار الصناعي الى خارج المركز او المراكز الرئيسة ضمن منظومة متكاملة من الترتيبات. التعامل مع كل منتج وبغض النظر عن مستهلكيه في الداخل او الخارج وكانه معد للتصدير ومنسجم مع متطلبات الاسواق الخارجية .
- من التفكير باشكال غير تقليدية للتمويل لتجاوز عقبة التمويل المصرفي الذي يبدو وكانه غير مقتنع لا بالصناعة ولا بالزراعة ولا بالريادية ولا بالمشاريع الصغير ولا بالمتوسطة، وذلك باقامة صندوق او مؤسسة معنية بالمشاريع الاستراتيجية وبالذات في مجال الامن الصناعي والغذائي والطاقة.
- اقتراح مشاريع قوانين وانظمة وسياسات تكون ناظمة للنشاط الصناعي المستدام.
- توطين الافكار الريادية ومنطق الابتكار بالفكرة والمنتج وبالاستخدام وتوقع الحاجات واشباعها لتكون هناك مزايا تنافسية تسمح باستقطاب استثمارات استراتيجية من اجل صناعة نوعية.

وشدد على أهمية الاستثمار ولكن الاهم قدرة منتجات المشاريع على المنافسة في السوقين المحلي والخارجي والا فانها سوف تتراجع ويتراجع معها الاستثمار.

الفرص والميزات التنافسية.

وتطرق عايش الى أن الفرص توجد من خلال الاتفاقيات الثنائية الاردنية مع الدول الاخرى، واتفاقيات التجارة الحرة مع بعضها الاخرى (التي يشوبها الكثير من التساهل تجاه اغراق السوق الاردني بمنتجات تلك الدول او قيود المواصفات المعقدة للتصدير اليها) ، مبينا أن الفرص الاهم هي تلك التي يوجدها القطاع الصناعي بنوعية وجودة وتنافسية منتجاته وتوائمها مع حاجات ومتطلبات المستهلكين، ودليل هذه الفرص التي تعكس ميزات تنافسية في مضمونها انتشار المنتجات الصناعية الاردنية في أكثر من 120 دولة، واستهلاك مليار انسان لها، ومن يملك كل هذا الانتشار الجغرافي والتنوع في المستهلكين فانه لا يشكو من وجود الفرص، ولا تنقصه الميزات التنافسية لكن ما يحتاجه اعادة هيكلة الخطط والبرامج والاستثمارات، والاهم براعة التفكير وسرعة القرار اللذين يجب ان يكونا مبنيان على الثقة بمستقبل القطاع الصناعي.

وعرض الخبير الاقتصادي الى الكثير من الفرص:

- الفرص التي توجدها المنافسة بحد ذاتها اي نوعية الاستجابة لتحدي تلك المنافسة فان كانت استجابة ايجابية بمعنى انها تدفع الصناعة لتطوير منتجاتها فكرة وجودة وسعرا وانتاجية وابتكارا فانها ستمضي في تنافسيتها وترتقي بميزاتها التي ستوجد لها فرصا جديدة وبغير ذلك فان الصراع سيكون على فرصها هي لا على فرص غيرها
- الفرص التي توجدها التقييمات الذاتية وبالذات الاستراتيجية منها كتحليل SWOT وغيره، للوقوف على القدرات الذاتية، ومن ثم وضع الاستراتيجيات المناسبة للانطلاق نحو الفرص الجديدة.
- الفرص الكامنة التي تصنعها الصناعة بذاتها، بمعنى تغيير منتجات، اقتراح استخدامات جديدة لمنتجات حالية، اضافة فئات وشرائح وحتى مجتمعات جديدة الى سلم اهتماماتها.
- فرص تتعلق بالتخصص، بمعنى ان تكون الصناعات الاردنية اكثر تخصصا فيما بينها على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الخارجي، اذ انه لا قبل للصناعة الاردنية لان تنافس بالاجمالي خاصة في الاسواق الخارجية، وهذا يستدعي التركيز على اكثر متطلبات المنافسة حضوراوتفردا في الصناعة للتركيز عليها، لخلق صورة ذهنية ايجابية ومركزة عن الصناعة الاردنية، تسمح لا حقا بدخول منتجات صناعية اخرى للسوق العالمي بالاستناد الى تلك الصورة .
- الفرص المتاحة من الاوضاع السائدة في المنطقة، بالتزاوج بين مهارات وخبرات الصناعات السورية والعراقية وحتى اللبنانية والفلسطينية، من خلال استثمار الاستقرار في الاردن لايجاد مزيج من الخلطة الصناعية الجديدة التي يمكن ان تكون بحد ذاتها نافذة لفرص جديدة الان وفي المستقبل.
- الفرص المتاحة باستغلال وجود الاخوة السوريين، عبر الانتقال الى محافظات واماكن جديدة لاقامة صناعات يلعب فيها السوريون ادوارا مهمة على صعيد العمالة والخبرات والتنوع وخدمة تلك المناطق باقامة تجمعات سكانية جديدة فيها، مع ما يشكله ذلك من فرص لتحسين مستويات المعيشة فيها.
- الفرص المتاحة باقامة مناطق اقتصادية خاصة قرب الحدود السورية وحتى العراقية لتلعب دورا منتظرا لها بشكل سريع في التطورات الاقتصادية المتوقعة عقب توقف هذه الموجة من جنون العنف والارهاب، وبدأ التعمير.
- الفرص التي تتيحها التكنولوجيا التي يمكن لها ان تساهم باختراق اسواق جديدة محليا وخارجيا .
- الفرص الناجمة من تغير تركيبة المجتمع وهو يتجه نحو الفرصة السكانية، اي عندما يشكل الشباب نسبة تفوق ثلثي افراد المجتمع في العام 2030، وبما يا هم به هؤلاء الشباب كقوى عاملة ومستهلكين.
- الفرص الناجمة عن تغير الاذواق وتنوعها، قد تكون متاحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الفرص التي يتيحها انخفاض اسعار النفط التي كان يجب استغلالها لالتقاط الانفاس.
- الفرص التي توجدها التنافسية المبنية على المعرفة بالذات، وقراءة للمنافس، وتحديد لاسواق المنافسة، والمعرفة باحتياجات تلك الاسواق، ما يستدعي وجود مراكز ابحاث حقيقية تابعة لغرفة الصناعة او تتعاون معها لتزويدها بالدراسات المعمقة عن الاسواق التي تنشط فيها تلك التي تنوي التوجه اليها، على قاعدة اعرف عميلك.
- والاهم الاجابة على اسئلة من طراز اين ننافس؟ كيف ننافس؟ ومن ننافس؟
- ومع ذلك فنحن كحكومة وشعب واقطاعات اقتصادية قد نستحق جائزة افضل مضيعي الفرص .

وفيما يتعلق بالمزايا التنافسية، أوضح عايش أن المزايا التنافسية في سوق معين قد لا تكون كذلك في سوق اخر، مشيرا الى أنه اذا قبلنا بالانفتاح فعلينا القبول بنتائجه وهي هنا المنافسة الخارجية والتي قد تكون من الشراسة بحيث انها قد تؤذي الانتاج المحلي وقد تكون هناك صعوبة ليست بالتغلب عليها بل بمنافستها، خاصة وان المنتجين المحليين كثيرا ما يعزون تراجع قدراتهم التنافسية المحلية الى الاغراق الخارجي تحت سمع وبصر قانون حماية المنتج المحلي.

وشدد على أن اهم هاجس يلاحق الانشطة الاقتصادية الان هو هاجس الميزة التنافسية بعد تغير الحواجز التقليدية امام انسياب حركة السلع والمنتجات والخدمات من ضرائب حصص كوتات الخ .. فالحواجز الان تقنية، ذكية، غير ملموسة في بعض جوانبها، لكنها مدركة بالجودة، بالفكرة، بالقيمة المضافة، بالصداقة مع البيئة، وهو ما ادى لتغير محتوى المنافسة شكلا ومضمونا، ونتيجة، فالحقبة التنافسية القديمة اوالتقليدية تركزعلى الميزة النسبية للمنافسة اي منافسة جانب العرض التي ما زالت تعيشها الصناعة الاردنية وان بشكل متفاوت (وهي تتمثل بالموارد الطبيعية، والحماية من قبل الحكومة، الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية، الاجور المنخفضة، عوامل انتاج بسيطة لخفض الكلفة، فيما منافسة جانب الطلب تعتمد على (الجودة في الاسواقن التركيز على حاجة المستهلك، النوعية، اي استخدام عوامل انتاج متطورة وعمالة مدربة .. الخ) لذلك كثيرا ما يعزى سبب ضعف تنافسية القطاع الاقتصادي بشكل عام من ارتفاع تكاليف الانتاج، وارتفاع الضرائب والرسوم، وارتفاع اسعار الطاقة وغيرها.

وبين عايش أن الميزة التنافسية تعني تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل اكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الاخرين؛ في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، وذلك برفع كفاءة مدخلات الانتاج من تكنولوجيا، مال، عمل، تدريب، تحديث، ابتكار، والتي يمكن التعرف على دورها في ايجاد تلك الميزات من خلال الربح، معدلات النمو، الحصة السوقية، والصورة الذهنية، مع الاخذ بالاعتبار انه لا يمكن اعتبار ارتفاع مستوى تنافسية احدى الصناعات كمقياس على القدرة التنافسية للقطاع الصناعي باكمله.

وأوضح ان الشعور بضراوة او تراجع او محدودية المنافسة للصناعة الاردنية، تتناسب طرديا مع زيادة الشكوى من الواقع القائم والتحديات التي لا تنفك تواجها.

الميزات التنافسية.

واستعرض الخبير الاقتصادي بعض الدلالات للتعرف فيما اذا كانت هناك مزايا تنافسية تشمل كافة مكونات القطاع الصناعي :

- ترتبط المزايا التنافسية بالاستدامة فيما نشهد مصانع تغلق ابوابها (يقارب 1500 مصنع تم اغلاقها خلال العامين الماضيين) وهجرة صناعات من الاردن الى الخارج.
- الحصة من السوق، وهنا عندما نتحدث عن تراجع النمو الصناعي فان ما يثير الانتباه زيادة الصادرات الصناعية فهل مرد ذلك لضعف الطلب المحلي بسب السعر او عدم تلبيته للحاجة او تفضيل المنتج الخارجي
- القيمة المضافة والتي يقدر بعض الخبراء انها لا تزيد عن 40% كمعدل عام، في مجمل الاحوال فالمجتمعات التي تعتمد على انتاج سلع ذات قيمة مضافة منخفضة كمكون اساسي لصادراتها هي صاحبة معدلات معيشة منخفضة، لان مثل هذا الانتاج يحتاج الى مهارات متدنية، وبالتالي اجور اقل، وبالنتيجة دخل ادنى.
- وجود بين 95% او 98% او 99% من المشروعات الصناعية صغيرة او متوسطة، وذلك يعني تواضع التكنولوجيا المستخدمة، والتقنيات المستعملة، وامكانيات التحديث الضعيفة، بالتالي فان المزايا التنافسية لها تكاد تكون معدومة.

كما تطرق عايش للامور المطلوبة لتحسين واقع القطاع الصناعي ومواجهة التحديات

- انشاء مجلس وطني للتفكير والتخطيط والابتكار الصناعي الاستراتيجي، يصدر ايضا تقريرا سنويا عن تنافسية الصناعات الوطنية.
- تصنيف الصناعت المختلفة وفق اكثر من فئة او موضوع بحسب التكنولوجيا المستخدمة، او الحجم، او التصدير، او استخدام الطاقة، او الموقع الجغرافي، او عدد العمالة، او العلاقة مع القطاع المصرفي، او مهارات العاملين على مستوى الشهادة العلمية البرامج التدريبية وغيرها، او الروابط الامامية والخلفية، اومتطلبات البيئة، او المواصفات والمقاييس العالمية، او تلك المنصوص عليها في الاتفاقيات الخارجية، او بحسب التمويل؛ ذاتي/ خارجي، او حصة الاستثمارات فيها، او نوع المستثمرين الخ.. لوضع برامج للتعامل مع احتياجات ومتطلبات وقدرات وامكانيا كل فئة، بما ينعكس ايجابا على الفئات الاخرى من خلال تبادل الخبرات والمعارف والتجارب، وللتعارف فيما بين مكونات القطاع الصناعي على اكثر من صعيد.
- اعطاء تفضيلات ضريبية لبعض القطاعات الصناعية المختارة ضمن خطة معدة سلفا وذلك بالاستفادة من جملة الحوافز التي تم تقديمها لقطاع التكنولوجيا والنقل، اي التوقف عن التعامل مع الصناعة كقطاع واحد ضريبيا، وان تحدد الضريبة على كل قطاع صناعي لوحده وانطلاقا من ظروفه وتوقعات الدولة منه.
- وفي المجال الائتماني يمكن التفكير بشكل جديد من الضمانات التي تتوافق مع المعايير المصرفية كان تضمن شركات كبيرة اخرى صغيرة ومتوسطة تعتمد عليها في انتاجها وبما يسمح بتخفيض اسعار الفائدة ويكون هناك شكل من التحفيز الضريبي / المصرفي من قبل البنك المركزي تجاه البنوك التي تستجيب لذلك.

وفيما يتعلق بالتحديات والاخطار، أوضح عايش أن شعار البقاء للافضل او للاصلح والذي كثيرا ما تجادلنا في مضمونه ونحن نعيش الحماية ولا نشعر بمفاعيله، نعيشه اليوم بكل تجلياته كواقع لا فرار منه، وهو ما يرتب على الصناعة الاردنية ورغم كل التحديات والاخطار التي تواجهها ان تعيه، وهي تميز بين

نتائج سلبية نتجت عن سوء الادارة في العلاقة بين الحكومة والقطاع الصناعي

مستثمرون يعيشون حالة من القلق ويفكرون جدياً في نقل استثماراتهم
فريق اقتصادي حاضر وغائب عن تحفيز الاستثمارات الصناعية

الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص مفقودة تماماً وبعيدة عما يشاع على أرض الواقع

التحديات التي يمكن مواجهتها أو الاستفادة منها، والاخطار التي يفترض توقعها، فالبقاء في عالم اليوم ليس فقط بالمحافظة على وضع قائم فذلك لا يعني شيئا، بل بالتقدم خطوات الى الامام على صعيد الحصة من السوق العالمي، الذي يشمل ايضا السوق المحلي.

وأكد عايش أن الصناعة الوطنية تحتاج للحماية من كل من:

- الاغراق او التغول عليها وهذا دور الحكومة وهيأتها المختلفة.
- المنافسة غير العادلة، اي من الغبن الذي تلحقة بها تلك المنافسة خاصة عندما يكون بيد الحكومة ان تفعل ذلك عبر اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الاخرى، لان من شان ذلك حماية المصالح الوطنية، اذ لا يستقيم الحال مع اتفاقيات في الشكل تمثل توسيعا لسوق المنتجات الاردنية، وفي المضمون اقصاء لها .
- التشريعات والقوانين الطاردة للاستثمار، او المقيدة للنشاط الصناعي، او المفروضة كجباية ليس الا.
- عدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات التحديث والتطوير، والتغيير، والابتكار، لان في ذلك شكلا من الحكم بالسجن على تلك الصناعات، اي تجميد حركتها وتطورها.
- سوء الادارة في العلاقة الحكومية مع القطاع الخاص بعامة وقطاع الصناعة بخاصة، لانه في مناخ تسوده سوء العلاقة بينهما سيعني العودة من جديد لمربع الادارة الحكومية الواحدة للمشهد الاقتصادي، مع كل النتائج السلبية المترتبة على ذلك.

على الجانب الآخر ، أكد أم المطلوب من القطاع الصناعي:

- اخذ زمام المبادرة باتجاه الاستثمار الصناعي في المحافظات
- البحث عن والبدء بتصنيع قطاعات جديدة من المنتجات الزراعية الى السياحية والتكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي تخدم الصناعات الاكبر والطاقة والطاقة البديلة والمياه.
- التركيز على كيفية تخفيض تكاليف الانتاج بوسائل مبتكرة.
- تعظيم مدخلات العلم والتكنولوجيا والابتكار والمعرفة في التقنيات والعمليات الصناعية.
- الاعتماد على التطوير والاستدامة في العملية الصناعية، لانها الفيصل ليس في المنافسة فقط، بل بالبقاء ايضا.

وقدم الخبير الاقتصادي حسام عايش بعض الحلول المقترحة لتطوير وتعزيز دور القطاع الصناعي:

إعادة النظر في الاتفاقات التجارية والاقتصادية الثنائية لتصحيح الخلل الحاصل من حيث وتيرة الانفتاح أو المعاملة بالمثل.

- سن تشريعات من شأنها تسهيل نقل التكنولوجيا والخبرات الى القطاعات الانتاجية
- تأمين موارد مالية من الجهات المانحة لدعم القطاع الصناعي.
- التفكير بتشريعات مشجعة وداعمة لدمج المؤسسات الصناعية.
- تحفيز قيام تجمعات صناعية متكاملة لزيادة جودة منتجاتها.
- تبني سياسة صناعية تطبق مبدأ المعاملة بالمثل .
- اتخاذ إجراءات تساهم بحماية الانتاج المحلي وحماية المستهلك.

ولفت عايش الى أن تجربة الاردن بشكل عام تستدعي وجود جهاز او وزارة او مؤسسة لها القدرة على التواصل الخلاق البعيد عن المواقف والافكار المسبقة، للتعامل مع المخاطر والتحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية حاليا ومستقبلا، ووضع سيناريوهات للتعامل معها بعيدا عن الارتجالية او تقطيع المراحل، وبالذات الصناعة التي تواجه تحديات ومخاطر كثيرة للاسف فان القسم الاكبر منها داخلي.

وتساءل عايش هل سنشهد عملية تغيير نوعية في اليات التفكير الصناعي الحكومي بشكل خاص، لتكون الصناعة قادرةً على المنافسة وتطوير الأفكار للمساهمة في استدامة النمو الاقتصادي، فالاستدامة هي التي توجد المزايا التنافسية التي تتحول بدورها الى فرص، وهي بحد ذاتها التي تحسن معدلات النمو الاقتصادي ورصيد العملات الصعبة وتكون سفيرة فوق العادة للاردن في العالم فيكفينا ان العلم كله موجود في سوقنا بمنتاجاته التي ينطبق القول على كثير منها انها ماهب ودب.

م . الساكت : استثمارات أغلقت وأخرى تفكر بالرحيل

من جانبه، قال عضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمان، المهندس موسى الساكت، إن عدداً غير قليل من المستثمرين أصبح يعيش حالة من القلق والترقب ويفكر جدياً في البحث عن بلد آخر، إما للاستثمار أو لنقل استثماراته، وعلى أقل تقدير التوقف عن التوسع في استثماراته الحاليّة، ناهيك عن الاستثمارات التي أغلقت أبوابها بالفعل.

وأضاف، أن الإستثمار في القطاع الصناعي يعد من أهم الاستثمارات التي تحرص دول العالم على تشجيعه وجلبه، لأنه استثمار طويل الأجل، كما أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة ويملك القدرة على إيجاد فرص جديدة، مشيرا الى مساهمة الصناعة في دعم الاقتصاد، كما أنه يعد دليلا واضحا على نهضة المجتمعات سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية.

وتطرق المهندس الساكت الى جملة من أسباب تقوقع الاستثمارات بشكل عام والصناعية بشكل خاص كثيرة؛ مشيرا الى أن من أبرزها ارتفاع أسعار الكهرباء خلال الأعوام الأربعة الماضية بنسبة 75 % وتوقع استمرار ارتفاعها لتصل هذه النسبة في 2017 إلى أكثر من 105 %، وعدم استقرار التشريعات والاضرابات المتكررة في ميناء العقبة وإغلاق الحدود مع العراق وانتهاءً بصعوبة الحصول على التمويل، رغم محاولات الحكومة والبنك المركزي الجادة بهذا الخصوص، إلا أن تحديات التمويل بحاجة الى حل دائم وجذري.

وأكد أن المستثمر الوطني بشكل عام أصبح متردداً، داعيا الحكومة وعلى الأخص فريقها الاقتصادي(الغائب الحاضر) أن يصب كل جهوده في اتجاه تحفيز المستثمر الأردني أولاً، الأمر الذي سيؤدي حتما الى جذب المستثمر الأجنبي لأنه في حال نجاح المستثمر الاردني في بلده فان هذا سيشكل حافزا للمستثمر الأجنبي ويضمن له الى حد كبير الربح والنجاح وختم المهندس الساكت قائلا :" ما زال لدينا متسع من الوقت، خصوصا مع وجود ميزة الاستقرار السياسي وهو المحفز الأول لأي مستثمر، ولكن نحن بحاجة الى شراكة حقيقية ما بين القطاعين العام والخاص أولاً، ووعي أكبر من الحكومة خصوصاً وزارة التخطيط لهذه المشكلة وبالطبع دعم هيئة الاستثمار والتي وجدت لهذه الغاية حتى لا نكون لا سمح الله بيئة طاردة للاستثمار».

م. الجغبير : قرار إغلاق المكاتب التجارية الخارجية لم يأت في الوقت المناسب

وانتقد رئيس جمعية الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وعضو غرفة صناعة عمان، المهندس فتحي الجغبير، قرار إغلاق المكاتب التجارية خارج المملكة، وقال إن «هذا لم يأت في الوقت المناسب».

وأوضح أن الصناعيين ومن خلال غرفة صناعة عمان يستهدفون سوقا جديدا وهو سوق الجزائر، الذي قد يكون «بديلا عن السوق العراقي لأسباب كثيرة» ، مشيرا الى عدم وجود اتفاقية ثنائية يرتبط بها الأردن والجزائر لكن « يبدو أن الأرض خصبة لأن نسير باتجاه توقيع اتفاقية مع هذا البلد» على حد تعبيره.

وأشار المهندس الجغبير الى قرار مجلس إدارة غرفة صناعة عمان لإقامة مكتب تنفيذي في الجزائر، وقال :» هذا الدور يجب أن تقوم به الحكومة وليس غرفة الصناعة، لكننا مضطرون لمثل هذا الأمر، نحن بحاجة لوقفة الحكومة مع الصناعة».

ولفت الى عدم وجود شراكة فعلية بين القطاعين العام والخاص، إذ لا يوجد تفاعل من قبل الحكومة مع المعيقات والمشاكل التي يواجهها الصناعيون ، مشيرا الى انه قد تم فرض رسوم مقدراها 1% على الصناعة لا داعي لها

وبين المهندس الجغبير أن اقتصاديات دول العالم أجمع ازدهرت بسبب شراكتها الفعلية بين القطاعين العام والخاص، وقال :» لا بد من توحيد الجهود التشاركية، وعلى موظفي القطاع العام أن يدركوا المشاكل والمعيقات التي تواجه القطاع الخاص»، مشيرا الى عدد من الايجابيات التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني كالاستقرار وموقع الاردن والبنية التحتية.

ياسين : ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص انعكست سلبا على الصناعة

وقال عضو غرفتي صناعة عمان والأردن، سعد ياسين، إن حوارا امتد لعشرات السنين مع الحكومة هدف الى ترتيب " البيت الداخلي" من حيث استقرار التشريعات الاقتصادية والاستثمارية وترابطها، مشيرا إلى أن ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص انعكست سلبا على القطاع الصناعي.

وتابع قائلا :"للأسف لم نجد أي نوع من الشراكة بهذا الاتجاه، قبل أن تأتينا عوامل خارجية لم تستطع الحكومة من خلال سياساتها معالجتها، وكنا نأمل أن يكون هنالك ترابط بين القوانين الاستثمارية لحل الاشكالات التي تواجهنا لكننا لم نجد آذانا صاغية"، لافتا الى قرار أمانة عمان بضم قرابة 1000 كم لأمانة عمان، دون مشاركة القطاع الصناعي وهو المشغل والمصدر ومورد العملة الصعبة

وتطرق ياسين الى تراجع ترتيب الأردن في معايير التنافسية العالمية منذ العام 2008 أكثر من 12 مركزا، مشيرا الى ارتفاع عوائد التنظيم الصناعي على الدونم الصناعي من 100 دينار منذ عام 2006-2005 إلى 3000 دينار ، موضحا أن القرار السابق تضمن رفع عوائد التنظيم لـ10 الاف دينار وتم تخفيضها إلى 3000 دينار، مبينا أن المشاريع الاستثمارية وخاصة الصناعية منها "أصبحت مكبلة « في ضوء الاعباء المالية التي يتحملها الصناعي.

وأشار الى مطالبات تقدم بها الصناعيون لتصويب أوضاع المصانع فيما يتعلق بعوائد التنظيم كفترة انتقالية إذ قام الصناعيون بدفع مبالغ عوائد التنظيم قبل تخفيضها وللآن لم يتم استردادها وقال :" لا زلنا نعاني ونحاسب في عملية الحصول على التراخيص وتيسير أعمال المصانع"، موضحا أن التعديلات التي تطرأ على القوانين والتشريعات يتحمل آثارها السلبية القطاع الخاص.

د. عبد الهادي : لابد من تعزيز أهمية القطاع الصناعي لدى موظفي الحكومة

وانتقد الصناعي الدكتور ياسر عبد الهادي أداء القطاع الحكومي، مبينا أن العديد من موظفي الحكومة لا يقدمون المساعدات أو التسهيلات للصناعيين ، داعيا الى تعزيز أهمية القطاع الصناعي لدى موظفي الجمارك وضريبة الدخل على وجه الخصوص ، مشيرا الى أن الصناعة هي العمود القوي للاقتصاد الأردني.

الحياري : قطاع الرخام والحجر والبلاط يعاني من سياسة إغراقية وصراع غير متكافىء

وعرض الصناعي عبد الحياري من قطاع الرخام والحجر والبلاط، معاناة القطاع في المملكة، مشيرا الى السياسة الإغراقية للجرانيت والسيراميك الصيني، وضعف موقف وزارة الصناعة والتجارة في هذا المجال في حماية الصناعات المحلية وتسهيل دخول المنتجات الأجنبية الأقل جودة وثمنا .

وانتقد الحياري، عدم قيام وزارة الصناعة والتجارة بمراجعة اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الدول والتي أثرت سلبا على العديد من القطاعات ، مبينا أن الصناعات الوطنية تتعرض لصراع «غير متكافىء من قبل صناعات دول أخرى يتم تقديم كامل الدعم والتسهيلات لها.

وقال :«لقد انفقنا طوال السنوات الماضية كل ما نملك على البنية التحتية وتطوير صناعتنا بأحداث الماكنات المتطورة ونفتخر بهذه الصناعة إلا أننا جوبهنا بتحدي من قبل من هم مخولين بدعمنا وتشجيعنا فعملوا الى اضعافنا بشكل تدريجي ما أدى بنا إلى خسارة عظمى لنعتمد اعتمادا كليا على الاستيراد ونصبح تجارا بدلا أن نلقي الدعم والتشجيع ممن وكلوا برعايتنا «.

وتطرق الحياري الى نتائج السياسة الاغراقية للسيراميك الصيني رخيص الثمن والجودة والذي يباع بـ3 دنانير للمتر المربع ارخص من البلاط الاردني، ونتيجة لذلك تم اغلاق 90% من مصانع البلاط من قبل اصحابها لعدم قدرتهم على منافسة السيراميك الصيني المدعوم ، وستغلق المصانع الباقية إذا استمر الحال على ما هو عليه، معربا عن استغرابه من أن سعر المتر 3 دنانير للسيراميك بما فيهم أجور الشحن من الصين ومن العقبة وربح تاجر الجملة والمفرق والرسوم الجمركية ، فيما يبلغ سعر السيراميك الاسباني 12 دينارا مما يدل على أنها سياسة اغراقية وما هي الا حرب غير معلنة بين خصمين غير متكافئين بمباركة ورعاية واشراف من وزارة الصناعة والتجارة.

ولفت الى أن ما انطبق على البلاط الاردني بدأ ينطبق على الرخام الاردني وبدأت مصانع الرخام بالتراجع بالانتاج والخسارة التدريجية نتيجة تطبيق سياسة الاغراق للصناعة الصينية من خلال السماح باستيراد الجرانيت الجاهز بقياسات تفصيلية للدرج والشبابيك والبنيل الجاهز للتركيب بحيث أصبحت الحاوية تفرغ مباشرة إلى مشاريع البناء ولا يستفيد منها اي مصنع ويكتفي أصحاب المصانع بالنظر ومراقبة ما يجري.

وأشار الى ان سعر الجرانيت في العالم ثلاثة اضعاف سعر الرخام، أما في الاردن فسعر الجرانيت الصيني الجاهز ارخص من الرخام العجلوني الذي يباع بـ17 دينارا للمتر في حين ان سعر رخام العجلوني 21 دينارا للمتر المربع .

كما تحدث الحياري عن المقالع والمحاجر، موضحا أن المحاجر غير المرخصة والتي تشكل 90% من المقالع والمحاجر في كافة المحافظات وخاصة عجلون والزرقاء والمفرق ومادبا ولم يبق من المحاجر والمقالع المرخصة الا 10 من حاجة مصانع الحجر والرخام في المملكة، مبينا أنه وفي حال استمر التشدد فإن الانتاج المحلي سيتوقف وذلك لسبب تشدد سلطة المصادر الطبيعية في عدم استخراج الثورات الطبيعية من باطن الارض ووضع العراقيل أمام ترخيص مقلع او محجر .

وبين أن ترخيص اي مقلع أو محجر يحتاج إلى 4 شهور من الزمن في حده الأدنى إذا كان طالب الترخيص يتمتع بنفوذ وواسطة لدى الجهات المعنية بالترخيص، فيما يحتاج الحصول على الترخيص إلى موافقات عدد 13 جهة منها وزارات ودوائر حكومية ودوائر أمنية وهذا ما يجعل طالب الترخيص يعزف عن طلب الترخيص ويفضل العمل بدون ترخيص وذلك للحجم الكبير للبيروقراطية والمزاجية بالموافقة لكافة هذه الدوائر والجهات المعنية.

وفي حال عدم الموافقة احدى الدوائر الحكومية نتيجة البيروقراطية فتذهب كل الجهود سدى، مبينا أنه حتى ولو حصل الترخيص بعد هذا الجهد الجهيد واكتشف صاحب المقلع بعدم صلاحية مواصفات الانتاج ويحاول ان يقوم بترخيص مقلع آخر فسيبدأ من الصفر وتبدأ المعاناة مرة تلو الأخرى.

كما تطرق الحياري الى توغل واستفحال واستيلاء العمالة الوافدة المستقدمة بتصاريح عمل كعمال لا كأصحاب عمل بالاستئجار والضمان للمصانع، موضحا أن هولاء هم مستثمرين بدون استثمار وبدون رأس

موظفون حكوميون لا يقدمون المساعدات أو التسهيلات للصناعيين

مال وقال : " أن الغاية هي ترك هذه المصانع للعمالة الوافدة فهم يضايقون اصحاب المصانع الاردنيين بكل الاساليب ولا يعرف صاحب العمل اين يتجه ولمن يشتكي، فقد اثقل كاهل اصحاب المصانع بالديون والالتزامات ومنهم من ترك هذه المهن ومنهم من ينتظر الحل «.

وقدم الحياري جملة من المطالب لدعم القطاع، أبرزها العمل على اقتصار استيراد الجرانيت الصيني على الالواح فقط ومنع استيراد الجاهز واذا تعذر العمل على مضاعفة قيمة التخمين على الجاهز وتخفيضها على الالواح.والعمل على تسهيل ترخيص المقالع واقتصارها على جهة واحدة وهي سلطة المصادر الطبيعية على ان يتم التنسيق الكترونيا مع الدوائر الاخرى وبمدة قصيرة لا ان تستغرق عدة شهور كما هو حاصل الآن، إلى جانب العمل على تكثيف الرقابة على العمالة الوافدة التي استولت على مهن الاردنيين وفي كأنه القطاعات وليتم ذلك وحتى يتعاون المواطن الاردني في الابلاغ يجب وضع هناتف للشكاوي وبذلك تتم معالجة الموضوع بكل سهولة، والعمل على بقاء كافة الصناعات في الاراضي المصنفة صناعات خفيفة وكما بدأت وهو حق مكتسب من جهة جنباً إلى جنب مع الصناعات التي استثنيت من التصنيف لا الاردنيين متساوين من جهة وحتى لا نقع بهجرة قصرية، وإعفاء القطاع من رسوم الصرف الصحي حتى لا يتم دفع ثمن خدمة لم استعملها وتخفض من الكلفة على الانتاج.

م. الساكت : الشراكة مع القطاع الحكومي مفقودة

وأكد عضو غرفة صناعة عمان، المهندس موسى الساكت، أن الشراكة الحقيقية بين القطاع العام والخاص مفقودة تماماً وبعيدا عما يشاع على أرض الواقع، معربا عن اعتقاده أن اهم المعيقات التي تواجه القطاع الصناعي تتمثل في العمالة والاختلالات بالبنية التشريعية والطاقة والتمويل، وقال : " هذه أربع اهم معيقات ممكن حلهم بشكل سريع وعملي.»

وأشار الى أن ميناء العقبة الذي يعد المنفذ البحري الوحيد للمملكة من أهم المعيقات ، موضحا أنه خلال السنتين الاخيرتين تكررت عمليات الإضراب دون إيجاد حلول جذرية لهذه الإضرابات والتي أثرت سلبا على الصناعات الأردنية والاقتصاد الوطني ، حيث ألحقت به خسائر تقدر ما بين 5-10 ملايين دينار جراء الإضراب .

الحياري : المستثمر الأجنبي يزاحم نظيره الأردني

بدوره أكد الصناعي ، عارف الحياري، إن غياب الحوار بين القطاعين العام والخاص يعد سببا في ظهور العديد من المشاكل، مشيرا الى رؤوس أموال استثمارات غير الأردنيين وقال :» مفهوم الاستثمار لغير الاردنيين أن يأتي بصناعة جديدة وخبرة جديدة ورأس مال كبير، لكن ما حدث أن رأس مال المستثمر غير الاردني لا يتجاوز خمسين ألفا وقدمت احتجاجات ورفع الاستثمار لمليون دينار، وبالتالي المستثمر الاجنبي يزاحمني بنفس رأس المال».

و طالب الحياري برفع قيمة الاستثمار من حيث الصناعة ورأس المال

سمارة : المؤسسات لا تعطي الصناعة الوطنية أولوية

وانتقد الصناعي عاصم سمارة ، قيام بعض المؤسسات بوضع شروط التعجيزية أمام الصناعات الوطنية خلافا لقرار رئاسة الوزراء بدعم الصناعة الوطنية واعطاء اولوية للصناعة الاردنية بالعطاءات

أيضاً قانون نقابة المحامين الجديد، عندنا 50 الف منشأة صناعية وتجارية وهذا يكلفنا مئة مليون دينار سنوي للمحاميين، وهذا شيء كبير تتعرض له الصناعة، فالغرامات 5 دنانير على كل شركة لا تكون عندها محامي ان يكون بها وجهة نظر بهذه الغرامة، فأتعاب المحامين اصبحت عالية.

النجار: الانفتاح أدى لحدوث مواجهة مباشرة مع الصناعة الأجنبية

وقال عضو غرفة صناعة الزرقاء، ملهم النجار، إن الانفتاح والاتفاقيات الحرة التي وقعت مع الدول الاجنبية، أدى الى حدوث مواجهة مباشرة مع الصناعة الاجنبية.

دعا النجار الى منح الصناعيين طاقة متجددة مجانا لتعزيز تنافسيته، بدلا من توجيههم للحصول على قروض تتراوح نسب الفائدة ما بين 2.5-5% ، مبينا أن الحكومة حتى تورد الكهرباء يجب أن تستثمر جزء من رأس المال بهذه الخدمات.

كما حث النجار الحكومة الى عقد اتفاقيات تجارة حرة مع دول افريقيا وفتح مكاتب تجارية في هذه الأسواق، وقال :»كصناعيين يجب أن ننطلق ولكن بمساعدة من الحكومة حيث تتحرك وزارة الصناعة بفتح سفارات».

د.العقلة : توجه لتفعيل دور الدبلوماسيين في الجانب الاقتصادي والتجاري والاستثماري

وشرح رئيس هيئة الاستثمار، الدكتور منتصر العقلة، للصناعيين أسباب إغلاق المكاتب التجارية في الخارج، ونقل مهامها الى السفارات الأردنية، لافتا الى تغير في الرؤية فيما يتعلق بدور السفارات إذ صدرت توجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني لوزارة الخارجية للاهتمام بالشق الاقتصادي من قبل هذه السفارات وفي مختلف دول العالم.

وأشار الدكتور العقلة الى نية هيئة الاستثمار بتوقيع مذكرة تفاهم يتم التفاوض قبل نهاية العام مع وزارة الخارجية لتفعيل دور الدبلوماسيين فيما يتعلق بالشق الاقتصادي والتجاري والاستثماري.

فيما يتعلق بالجزائر، أوضح الدكتور العقلة أهمية هذا السوق للصناعيين والمصدرين الأردنيين ، داعيا الجسم الصناعي لفتح مكاتب بالخارج على غرار ما تفعله تركيا في عدد من الاسواق المهمة، وقال «نحن نشجع هذه التوجهات من القطاع الصناعي ومستعدون للدعم».

وتطرق الى أن قانون الاستثمار عمل على توحيد المرجعيات، ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية بمكان واحد، مؤكدا أن المستثمر الاردني يتمتع بذات الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المستثمر الاجنبي وله فالقانون لا بين المستثمر الاردني والاجنبي.

أما الحد الأدنى لرأس المال المسجل، ذكر الدكتور العقلة أن نظام استثمارات غير الاردنيين بالنسبة لمستثمر غير اردني ألغى الحد الادنى من الرسوم، مبينا أن المستثمر الوافد كان يضع 50 الف دينار ثم يقوم بسحب المبلغ ويسجل على انه مستثمر.

وأشار الى أن هنالك ترتيبات وتعليمات سيتم تطبيقها فيما يتعلق بالعمالة

المنتدون : شراكة فاعلة بين القطاعين أساس للعمل الصناعي وإيجاد آليات لدعمه وتطويره

وفي الجلسة الأخيرة، طرح الصناعيون خبراء الاقتصاد المشاركين في الندوة جملة من التوصيات التي تعمل بالتوازي وضمن مسارات متداخلة مع عمل الحكومة بهدف وإعادة الحياة للمصانع والشركات الصناعية، و تفعيل أداء القطاع الذي يعد احد القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الوطني .

وتضمنت التوصيات

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل فعلي وحقيقي وخاصة في المراحل الاولية عند صياغة التشريعات والقوانين.
- إيجاد آليات لتحفيز البنوك على الاقراض للقطاع الصناعي ، في ظل عدم وجود بنك صناعي، مع اعادة فكرة التمويل الرأسمالي للصناعات سواء صناعة جديدة أم قائمة بهدف التوسع.
- الاستفادة من خبرات وكفاءات الجمعية العلمية الملكية انشئت لتكون وسيلة بحث لمساعدة صناعيين على حل مشاكلهم.
- تفعيل قانون الاستثمار، فالقانون من الناحية النظرية جيد لكن عند التطبيق العملي لبنود القانون يكون هنالك تباطؤ ، وخصوصاً في بعض الدوائر مثل الجمارك وضريبة المبيعات لذا يجب الحث على دمج هذه الدوائر في منظومة تحفيز الاستثمار.
- الغاء الفوائد على قروض تركيب الطاقة المتجددة لما في تأثير وتشجيع الصناعيين على تعويض مشاكلهم بكلفة الكهرباء.
- استحداث قانون يعنى الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تعد جزءا رئيسا في الاقتصاد الوطني .
- الطلب من الحكومة الاسراع في إرسال مسودة قانون يوحد مرجيعات التفتيش على القطاع الصناعي.
- السعي لإنشاء معهد وطني تقني للصناعة الوطني وتطوير المنتجات وتأهيل الكوادر تكنولوجيا.
- تخصيص أرض للمعارض في الاردن من خلال دعم حكومي. ووضع اجندة اردنية للمعارض والالتزام بها لتسمح للمشاركة بالمعارض واعطائها مصداقية.
- إتخاذ إجراءات فورية لإعادة هيكلة رؤوس أموال الشركات الصناعية خاصة المساهمة العامة، لأجل تحسين اوضاع اسهمها بالسوق.
- إضافة بنود لقانون التفليس، متعلقة بالافلاس التدريجي اي تعطى للشركة فرصة لتصويب اوضاعها، وتنظم عملية الافلاس بشكل واضح ودقيق.
- فتح سفارات جديدة في افريقيا لتسهيل حركة الصناعيين في افريقيا، والإسراع بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دول افريقيا
- مراجعة قانون الطاقة والطاقة المتجددة.
- إعادة النظر بقانون الغرف الصناعية .
- إطلاق صندوق للاستثمار بالطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية التي ممكن تحويلها لطاقة كهربائية لتخفيف فاتورة الكهرباء.
- إعادة النظر بتعرفة التزويد الليلي بالكهرباء وإلغاء الحد الأقصى من كافة المصانع.
- إنشاء مجلس وطني للتفكير والتخطيط والابتكار الصناعي يصدر تقارير سنوية تتعلق بتنافسية الصناعات الاردنية.
- اعطاء تفضيلات ضريبية ليس فقط للقطاع الصناعي، وإنما لمكونات هذا القطاع كل على حدى .
- زيادة الموازنة الحكومية المخصصة لموضوع الترويج التصديري والتسويق الدولي والمشاركة في المعارض والوفود التجارية.
- تصنيف الصناعات المختلفة وفق معايير معينة تتعلق بالتكنولوجيا او استخدام الطاقة او عدد العمالة او العلاقة مع القطاع المصرفي والمتطلبات البيئية والمواصفات والمقاييس العالمية والمحلية، لوضع برامج سياسات تتناسب مع هذه التصنيفات.
- الموارد البشرية، التعليم المهني هناك نقص بالقوى العاملة من العامل الماهر ونصف الماهر، يجب التأكيد على التوجيه نحو التعليم المهني، نحن بحاجة لضخ بالسوق خريجين من التعليم المهني وتطوير برامج التعليم المهني إن كان الذي تقدمه مؤسسة التدريب المهني او وزارة التربية والتعليم.
- لا يوجد قاعدة بيانات صحيحة تمكن صانع القرار والمؤسسات الصناعية ذات العلاقة للاعتماد عليها عند صناعة القرار.
- اقرار السياسة الصناعية تتناسب مع عدد المنشآت الصناعية، وتخصيص مبالغ مالية تتناسب وهذه المنشآت.
- فرض الرسوم يجب أن يتم وفق قانون يصدر ويقر ضمن مراحله التشريعية ، لا أن تفرض بموجب نظام أو تعليمات .
- اعادة مراجعة اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع عدد من الدول وخاصة المحيطة، وعدم توقيع اي اتفاقية تجارة حرة إلا بعد التشاور مع القطاع الخاص.
- تشديد الرقابة على المستوردات من حيث مطابقتها للمواصفات الاردنية.
- نظام واضح للمستثمرين الأجانب ولعائلاتهم، وخاصة ما يتعلق منها بالاقامة والدخول والخروج لأراضي المملكة - لأنه يوجد مشكلة مع العائلات وتجعل الاجانب ألا يأتوا يجب أن تحدد العلاقة من مسموح له بالدخول والخروج للأردن.
- إعادة النظر ببعض بنود قوانين الضمان الاجتماعي والضريبة وخاصة المتعلقة منها بالحجز على أموال وممتلكات الشركات في حال التأخر عن دفع مبالغ بسيطة.
- الالتزام بالنسبة الافضلية السعرية للانتاج المحلي في العطاءات.
- اعتماد نسبة من الصناعات الصغيرة ومتوسطة بالعطاءات الحكومية.
- دعم لتنفيذ مخرجات دراسات تدقيق الطاقة بالمصانع حتى نحقق قصص نجاح وننشر الوعي بمجال الاستهلاك بالقطاع الصناعي.
- إقامة مواسم صناعية زارعية بين فترة وأخرى وان يكون له قيمة ثقافية شعبية.
- الاستثمار بالطاقة الحالية وتوسيع قدرة الشبكات من خلال الاستفادة من المنحة الخليجية وتسريع اجراءات عملية ربط انظمة الطاقة المتجددة مع الشبكة.
- تسهيل اجراءات التعامل مع المحامين.
- فصل نشاطات الاعتماد عن نشاطات مؤسسة المواصفات والمقاييس من خلال اطلاق هيئة اعتماد اردنية تلبية من المتطلبات الدولية.
- ضمان حيادية قرارات الاعتماد وتحقيق الاعتراف الدولي بهذه القرارات .

" ميناء العقبة الذي يعد المنفذ البحري الوحيد للمملكة من أهم المعيقات ، وفي السنتين الاخيرتين تكررت عمليات الإضراب دون إيجاد حلول جذرية لهذه الإضرابات والتي أثرت سلبا على الصناعات الأردنية والاقتصاد الوطني

شركة
المدن الصناعية
الأردنية

لماذا المدن الصناعية الأردنية؟

- جميع مشتريات المستثمر الصناعي تخضع لضريبة المبيعات بنسبة الصفر ورسوم جمركية بنسبة الصفر.
- ضريبة دخل سنوية ثابتة مقدارها 0%.
- تخضع كافة الضرائب الأخرى لنسبة الصفر.
- ستة مدن صناعية/ مناطق تنموية تغطي كل من عمان – اربد – الكرك – المفرق – الموقر - العقبة
- توفر الخدمات الأساسية والمساندة.
- إمكانية تملك المشروع بالكامل بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

مبـــاني..
- مباني نمطية جاهزة.
- مساحات مختلفة تبدأ من ٣٢٨م٢ ولغاية ٨١٣ م٢.
- توفر جميع الخدمات اللازمة.

أراضـــي..
اراضي صناعية مطورة
- مساحات مختلفة تبدأ من ٢٥٠٠ م٢
- توفر خدمات البنية التحتية
- قطع الأراضي موزعة حسب القطاع الصناعي

خدمة المكان الواحد..
- رخصة المهن
- رخصة الإنشاءات
- اوذنات الإشغال
- خدمات المياه والكهرباء والإتصال
- الإستفادة من الإعفاءات والحوافز التي يمنحها قانون الاستثمار

شركة المدن الصناعية الأردنية – عمّان – مجمع بنك الإسكان ط8
sales@jiec.com | هاتف : 96265680055+ | موبايل : 962799323719+
www.jiec.com

حـاضـر المستقبل
Future Today
شـركـة المدن الصناعية الأردنية
Jordan Industrial Estates Company

زيت زيتون عصر على البارد...
نبالي... الافضل طعماً في زيت الزيتون

Zaitt
Honoring Tradition
شركة العلياء للصناعات المتخصصة
Alia Specialized Industries Co.
Jordan الاردن
www.zaitt.com
ZaittOliveOil

Zaitt
شركة العلياء للصناعات المتخصصة
Alia Specialized Industries Co. – Zaitt

تأسست الشركة عام 2001 م حيث اقامت مصنعاً لتكرير الزيوت النباتية ومعصرة لعصر الزيتون في منطقة أم البساتين، وتقوم الشركة بتسويق وبيع منتجاتها لزيت الزيتون البكر الممتاز والعضوي داخلياً وخارجياً .

الشركة حاصلة على
شهادة ISO 22000:2005
شهادة لزيت الزيتون العضوي

اهم الماركات التجارية

نبالي أردني nabali organic عضوي
نبالي أردني NABALI
Holiva Extra Virgin Olive Oil
Holiva Organic

الصناعة ومعوقات الطاقة المتجددة

م. موسى عوني الساكت
عضو غرفة صناعة عمان

تقنيات ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة تشكلان حلاً جذريا وضرورياً للقطاع الصناعي؛ حيث بإمكانها تخفيض كلفة الكهرباء وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة.

فقد أصبح الاستثمار في الطاقة المتجددة أمراً ملحاً منذ أن أقرت الحكومة في 2013 رفع تعرفة الكهرباء 15 % سنويا حتى 2017 وسبقها رفع بحدود 38 % في العامين 2011 و 2012 ليصبح المجموع التراكمي أكثر من 80 %. الأمر الذي سيؤدي حتما الى اغلاق كثير من الصناعات أبوابها، اذا لم يتم معالجة ذلك عن طريق اللجوء الى تقنيات ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة.

ولكن كما هو الحال للأسف في كثير مما تواجهه الصناعة في الأردن من عوائق، عوائق استثمار في ترشيد الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة كثيرة، لعل من أبرزها أن العديد من المصانع لا تمتلك المساحة الكافية لتغطية استهلاكها السنوي في حال قامت بتركيب تكنولوجيا الخلايا الكهروضوئية في نفس الموقع مما يلجئها الى نظام النقل بالعبور أو ما يسمى بـ Wheeling.

كذلك يفرض نظام النقل بالعبور 6 % فاقد على الأقل، وأيضا بدل تكاليف عبور تصل الى 7 فلس/كيلو واط. ونظراً لتعرفة الصناعة، لا يكون هذا النظام مجدياً بعكس القطاعات الاخرى التي تصل التعرفة فيها الى 28 قرش للكيلو واط علما بأن هذه القطاعات هي داعمة لفاتورة الطاقة والكهرباء وفي كثير منها لا تعتبر الكهرباء مدخل انتاج.

وعند اللجوء إلى نظام النقل بالعبور، فإن الاراضي المتاحة بتكلفة مناسبة تكون محدودة من حيث القدرة على الربط على الشبكة مما يساهم في رفع الكلفة بشكل إضافي.

كذلك لا يشمل قانون الطاقة المتجددة على آلية لضمان توسع وتطوير شبكات التوزيع لكي تستوعب كميات متزايدة من الطاقة المولدة من أنظمة الطاقة المتجددة.

فلا يمكن للكثير من المنشآت الصناعية الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة ما يجعل انتشارها في القطاع الصناعي مرهوناً بمحددات استيعاب الشبكات وتعديل التعرفة خصوصا ان الكهرباء للصناعة هي مدخل انتاج.

ورغم كل التحديات التي تواجه الصناعة، إلا ان الصناعة استطاعت استحداث اكثر من 40 ألف وظيفة خلال الأربع سنوات الماضية، ولكن في ضوء الارتفاع الكبير في الكهرباء وعدم وجود حل سريع من خلال تعديل القانون، فإن كثيرا من الصناعات لن تستطيع الاستمرار، ناهيك عن المساهمة في توظيف الخريجين والذين يُقدر عددهم بأكثر من 80 ألف خريج سنوياً!

أسعار الطاقة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى خروج المستثمرين من السوق، والصناعة تريد تحركا من وزير الطاقة، خصوصا وأنه منذ إقرار قانون ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة، لم نر أي تجاوب رغم قناعة الكثير من وزراء الطاقة السابقين بمطالب الصناعة لتمكينها من المنافسة وإعادة تألقها!

الفوسفات الأردنية تمضي بتنفيذ استراتجية التوسع في الإنتاج وفتح أسواق جديدة

خطت شركة مناجم الفوسفات الاردنية خطوات عملية في تنفيذ استراتيجيتها التي تم تبنيها والتي تتمحور حول التوسع في عملياتها الانتاجية من خلال بناء شراكات جديدة تتيح فتح اسواق تصديرية لتوسيع حصتها السوقية، وفي هذا الاطار فقد سجلت شركة مناجم الفوسفات والحكومة الاندونيسية شركة جديدة لصناعة الأسمدة تحت اسم ، «بترو كالتيم ابدي» (PKA) لإقامة مصنع للشركة في اندونسيا بمنطقة بان تانج، بعد الانتهاء من دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع واختيار موقع المصنع.

وجرى التوقيع على اتفاقية تسجيل الشركة بحضور الرئيس الاندونيسي جوكو ويدودو، حيث وقعها عن شركة مناجم الفوسفات رئيس مجلس الإدارة المهندس عامر المجالي وعن الحكومة الاندونيسية الرئيس التنفيذي لشركة "كالتيم آآس أسكين". وشركة (بترو كالتيم ابدي) هي الثانية ضمن مشروعات الشراكة بين الفوسفات الأردنية والحكومة الاندونيسية، بعد تأسيس الشركة الأولى باسم (بترو جوردان ابدي)، واستمرار الدراسات الفنية والمالية والقانونية لتأسيس شركة ثالثة بين الجانبين.

وقال المهندس المجالي لدى عودته من اندونيسيا عن هذا الحدث المميز، إن تأسيس الشركة الثانية في سلسلة مشروعات الشراكة الخارجية مع الحكومة الاندونيسية، وهي مؤشر ايجابي ومرحلة جديدة ومتميزه في مسيرة شركة الفوسفات، وتبنيها إستراتيجية توسعية من ناحية الإنتاج والتسويق وفتح أسواق جديدة إلى جانب الأسواق التقليدية الأخرى.

وأضاف المهندس المجالي أن الجانبين توصلا إلى اتفاق أولي ومبدئي لتأسيس شركة ثالثة في مجال صناعة الأسمدة التي تحتاجها اندونيسيا، حيث تستهلك مع المصنعين الحاليين حوالي ٢٫٤ مليون طن سنويا من خامات الفوسفات.

وأشار إلى أن شركة "بترو كالتيم ابدي" تساهم فيها الفوسفات بنسبة ٤٠٪ من رأس المال التأسيسي البالغ ١٠ ملايين دولار، فيما تساهم الحكومة الاندونيسية بنسبة ٦٠٪. واوضح المهندس المجالي إن التكلفة التقديرية الأولية للمشروع نحو ٣٠٠ مليون دولار، سيتم تغطية ٣٠٪ منها من قبل الشريكين، فيما سيتم تغطية التمويل المتبقي من خلال قروض ميسرة من البنوك التنموية التي تملكها الحكومة الاندونيسية.

وأضاف أن كامل إنتاج الشركة من الأسمدة وحامض الفوسفوريك ستشتريه الحكومة الاندونيسية بموجب اتفاقية لتوفير السماد للمزارعين الاندونيسيين.

وبين المهندس المجالي انه وخلال لقائه الرئيس الاندونيسي، شدد الرئيس على دعمه الكامل لمشروعات الشراكة بين الأردن بلاده، تعزيزا للعلاقات المميزة التي تربط الأردن واندونيسيا، ولتوفير مصادر مستدامة من الأسمدة للنشاط الزراعي في البلاد.

وكانت شركة الفوسفات قد وقعت مذكرة تفاهم مع الحكومة الاندونيسية لتأسيس المصنع نفسه، ضمن مشروعات الشراكة بحضور جلالة الملك عبدالله الثاني، إبان زيارة جلالته إلى اندونيسيا في شباط من العام ٢٠١٤.

تشغيل مصنع الشركة الاردنية الهندية للاسمدة «جيفكو»

وفي سبيل زيادة القيمة المضافة لمنتجات الفوسفات وتطوير صناعة الأسمدة في الأردن والعالم، والتأسيس لقيام صناعة أسمدة عالية الجودة والقمية، أفتتحت شركة مناجم الفوسفات مصنع الشركة الأردنية الهندية للأسمدة «جيفكو».

وشكل إطلاق جلالة الملك عبدالله الثاني والرئيس الهندي براناب موخرجي، شارة البدء لتشغيل مصنع جيفكو لإنتاج حامض الفوسفوريك، مرحلة واعدة وجديدة في مستقبل الصناعات التحويلية والاستخراجية لخامات الفوسفات، والذي يعد أكبر وحدة متكاملة لإنتاج هذا الحامض على مستوى العالم، وتم إنشاؤه كمشروع مشترك بين شركة مناجم الفوسفات الأردنية واتحاد التعاونيات الزراعية الهندية «ايفكو» باستثمار قدره ٨٦٠ مليون دولار.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية، المهندس عامر المجالي، في كلمة له خلال حفل إطلاق شارة بدء تشغيل المصنع، يوم ١١ تشرين الأول ٢٠١٥، إن مجمع إنتاج حامض الفوسفوريك في الشيدية يجسد صورة مشرقة لأوجه التعاون الوثيق بين المملكة والهند، ويعكس استراتيجية الشركة الهادفة إلى تحويل خامات الفوسفات إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، «خدمة للاقتصاد الوطني وتعظيما للثروات الوطنية».

وأضاف أن المشروع يهدف إلى تحويل نحو مليوني طن من خامات الفوسفات المستخرج من منجم الشيدية سنويا إلى حامض الفوسفوريك، الذي يشكل مدخل إنتاج في صناعة العديد من مركبات الأسمدة، خصوصا في الهند، التي تشتري مجمل هذا المنتج لاستخدامه في مصانعها للمنتجات التكميلية.

وأشار المجالي إلى أن الشريك الاستراتيجي في مصنع حامض الفوسفوريك هو اتحاد التعاونيات الزراعية الهندية (ايفكو)، والذي يعد أبرز العاملين في صناعة الأسمدة واستخداماتها، لاسيما وأنه يضم في عضويته حوالي ٥٥ مليون مزارع هندي. وأكد أن شركة الفوسفات مستمرة في تنفيذ خططها لإقامة مثل هذه «الشراكات الاستراتيجية الناجحة» مع كبار الدول المستهلكة للأسمدة في العالم، ومنها إلى جانب الهند، أندونيسيا حيث تم أخيرا إنشاء مشروع مشترك في إندونيسيا يستهلك نحو مليون طن سنويا من خامات الفوسفات، سيبدأ الإنتاج التجاري له العام الحالي. وقال المجالي إن الشركة تعمل حاليا على إقامة مشروعات مماثلة في المملكة وخارجها للوصول بطاقة استخراج الفوسفات إلى ١٢ مليون طن سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة، وتحويل معظمه إلى منتجات سمادية عالية القيمة، «لتعظيم قيمة الثروات الطبيعية ودمجها في دورة الاقتصاد الوطني».

وتوقع أن تؤدي هذه المشروعات مجتمعة إلى جذب استثمارات للأردن تصل إلى نحو ١٫٥ مليار دولار، وإلى تحفيز قطاعات عديدة في المملكة، فضلا عن توفير العديد من فرص العمل الجديدة لتضاف إلى نحو ٩ آلاف فرصة عمل توفرها الشركة والشركات الحليفة حالياً، «نعززها ببرامج خدمات للمجتمعات المحلية على طريق التنمية المستدامة في المحافظات».

بدوره، قال نائب رئيس مجلس إدارة شركة جيفكو في الأردن، المدير التنفيذي لاتحاد التعاونيات الزراعية الهندية «ايفكو» الدكتور أوديا شنكر اواستي، في كلمته، إن افتتاح مصنع شركة جيفكو في منطقة الشيدية بالأردن دليل على الشراكة الراسخة بين الأردن والهند، والتي تجسدت بإطلاق مشروع مشترك بين اتحاد التعاونيات الزراعية الهندية «ايفكو»، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية.

وأضاف أن الهند تعتمد على الزراعة بشكل أساسي، «وهي بذلك تحتاج لكميات كبيرة من الأسمدة الكيماوية»، خصوصا في ظل الدعم الذي يحظى به المزارعون من الرئيس الهندي، والإصلاحات المميزة التي أدخلها على قطاع الأسمدة في الهند.

وأشار إلى اعتماد الهند على استيراد خامات الفوسفات كونها لا تمتلك مخزونا كبيرا منه، وكذلك استيراد حامض الفوسفوريك وأسمدة الفوسفات، لافتا إلى أن شركة إيفكو تعد المنتج الأكبر للأسمدة في الهند وتستورد الفوسفات بكل أشكاله، وطورته بتوقيع مذكرة تفاهم عام ٢٠٠٧ لإنشاء مشروع مشترك لإنتاج حامض الفوسفوريك في الأردن.

وأضاف أن مذكرة التفاهم مهدت الطريق لشركة مناجم الفوسفات الأردنية لتسويق حوالي ٤ ملايين طن من خام الفوسفات «بما فيها متطلبات شركة جيفكو من هذا المنتج»، بينما تضمن إفكو الهندية، وفقا للمذكرة، مصدرا مستداما يكفل لها تأمين الكميات المطلوبة من الفوسفات، «لتمثل هذه الشراكة في النهاية إضافة فعلية لاقتصاد البلدين الصديقين».

وأكد الدكتور اواستي «أن مشروع شركة جيفكو، والذي أرسى جلالة الملك حجر الأساس له في ٢٠٠٩، أصبح اليوم مصنعا منتجا، يخدم إنتاجه كلا من الأردن والهند».

وتوقع أن تتجاوز الطاقة الإنتاجية لمصنع جيفكو مستوى ٨٠ بالمئة في السنة الأولى من التشغيل «وهو إنجاز متميز في قطاع صناعة حامض الفوسفوريك على مستوى العالم»، بالاعتماد على المهندسين والفنيين والخبراء من الهند، واستقطاب الخريجين الأردنيين من حملة البكالوريوس والدبلوم في مختلف حقول الهندسة.

مشروع مركز التعبئة والتغليف

تعكف غرفة صناعة الأردن على العمل لانجاز مشروع انشاء مركز فني لخدمات التعبئة والتغليف يقدم مجموعة من الخدمات الفنية والدعم التكنولوجي بهدف زيادة القدرات التصديرية للصناعات الوطنية مجموعة من الخدمات المتخصصة من أهمها تصميم العبوات والملصقات التعريفية بالمنتج ومواءمتها مع متطلبات التصدير للاسواق المختلفة، التدريب، الاستشارات، العبوات الصديقة للبيئة، بالاضافة للفحص الفني وغيرها.

ياتي انشاء هذا المركز ايمانا من الغرفة بأهمية صناعة التعبئة والتغليف كونها تحمي وتحفظ السلع وتسهل عمليات نقل وتخزين السلع، إلى جانب دورها في تسويق المنتجات كونها تعتبر من المعيقات الفنية للتبادل التجاري. وتتجلى حاجة القطاع الصناعي لهذا المشروع لاستغلال امكانيات الصناعات الوطنية في توسيع أسواقها من خلال تحسين مواصفات التغليف بهدف رفع القيمة المضافة للمنتجات والارتقاء بمكانتها في سلسلة القيمة.

وكانت الغرفة قد تقدمت بطلب تمويل من الاتحاد الاوروبي خلال العام ٢٠١٥ للحصول على منحة لدعم انشاء المركز الذي سيقدم خدماته للصناعيين في مجالات فنية متخصصة في التعبئة والتغليف والذي تبلغ الكلفة الاجمالية لانجازه ما يقارب ٣٠٠ الف دينار أردني. وسيقدم المركز النصح والمشورة للمنتجين الاردنيين في مجال التعبئة والتغليف والتصميم، الامر الذي يعتبر في غاية الاهمية في رفع تنافسية المنتجات الاردنية وتسهيل وصولها الى الاسواق العالمية، حيث ان المنتج الاردني يتمتع بمواصفات وجودة عالية ولكنه يفتقر في بعض الحالات الى القواعد العالمية الخاصة بالتعبئة والتغليف الامر الذي يشكل عقبة امام وصوله الى الاسواق العالمية، حيث ان القطاع الصناعي في الاردن بحاجه لجهة مرجعية تعمل على المساهمة في حل هذه المشكلة، وتعمل على تطوير قدرات المنتجين الاردنيين المتعلقة بالاساليب الحديثة للتعبئة والتغليف.

وتستند خطط انشاء المركز الى نتائج دراسة التي تم إعدادها من قبل الغرفة عن قطاع التعبئة والتغليف في الأردن وذلك ضمن المراحل التحضيرية للمشروع والتي كان من أبرزها الحاجة الملحة لنشر الوعي باهمية موضوع التعبئة والتغليف إلى جانب التوصية بإيجاد مركز متخصص يقدم النصح والمشورة والخدمات الفنية المتعلقة بتصميم العبوات والملصقات التعريفية وضمان مؤائمتها مع المعايير الدولية بما يخدم القطاع الصناعي ككل والمصدرين الصناعيين على وجه الخصوص لحاجتهم للمشورة الفنية المتخصصة في مواصفات العبوات والاغلفة التي تشكل تحديا كبيرا امام قدراتهم للنفاذ للاسواق المختلفة.

ويأتي هذا المشروع ضمن جهود الغرفة في تقديم الدعم الفني اللازم للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بصفه خاصه ومساعدتها لتتمكن من الوصول الى الاسواق العالمية وزيادة قدراتها التسويقية، دعما لمسيرة القطاع الصناعي في الاردن وتحقيقا لرسالة الغرفة في خدمة القطاع الصناعي الأردني من خلال نقل المعرفة والخبرة.

ومن المنوي ان تباشر الغرفة مطلع العام ٢٠١٦ بالخطوات التحضيرية اللازمة لتأسيس المركز والذي سيقوم بتقديم خدماته الاستشارية لمجموعة مختارة من المنشآت الصناعية كمرحلة تعريفية بخدماته ليتم بعدها تعميم التجربة وتقديم الخدمات لبقية المهتمين من الصناعيين.

بنك الإسكان
"أفضل بنك لعام 2015"
الأردن
لأدائه المتميز ودوره الرائد في القطاع المصرفي الأردني، حيث يوفر لعملائه خدمات مصرفية مبتكرة، ذات جودة عالية في قطاعات الأفراد والمؤسسات والشركات، بالإضافة إلى دوره الفاعل في مجال المسؤولية الاجتماعية.
2003
2011
2013
إضافة جديدة لمجموعة
جوائزنا المتميزة
بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة
The Banker
Bank of the Year 2015
JORDAN
Housing Bank for Trade and Finance
@TheHousingBank
/ www.hbtf.com

رئيس التحرير طارق المومني
رئيس مجلس الإدارة رمضان الرواشدة
المدير العام فريد السلواي
تصدر عن المؤسسة الصحفية الأردنية
alraicenter.com
alrai.com
لإبداء الرأي أو للحصول على النسخة الإلكترونية الكاملة من الملحق، تفضلوا بزيارة موقع الرأي الإلكتروني وموقع الرأي للدراسات
alrainewspaper @alrai /alrainewspaper @alrainewspaper